الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

المـــوضـــــــــــوع

دور التجارة البينية العربية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي
دراسة تحليلية خلال الفترة من 2010 - 2017

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص : مالية و تجارة دولية

إعداد الطالبة:

- صبرينة نغاق

الأستاذ المشرف:

- أحلام دريدي

رقم التسجيل:	...../Master-GE/GO-GSO /2019
تاريخ الإيداع	.....

المـوسم الجـامعي: 2018-2019

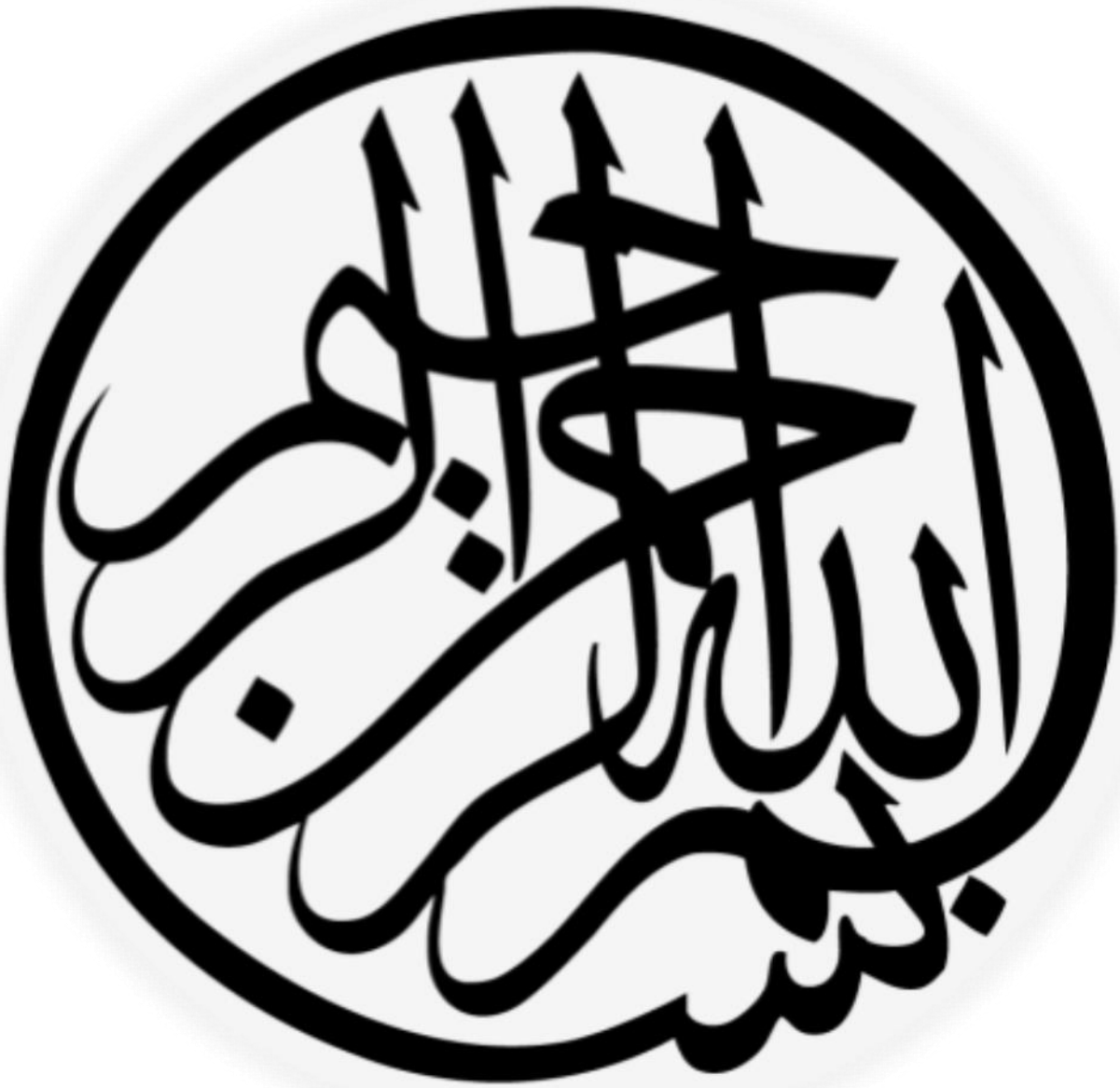
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك وعلو مكانك.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع إلى

من يبخل بالمساعدات المعنوية والعلمية .

الشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة دريدي أحلام على الإرشادات والتوجيهات وعلى قبولها الإشراف

على هذا العمل .

شكر خاص إلى جميع الأساتذة الأفاضل الذين لم يبخلوا علينا طيلة فترة الدراسة .

إهداء

وصلى الله على صاحب الشفاعة سيدنا محمد النبي الكريم وآله وصحبه الميامين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

إلى منبع الحب وصدر الحنان ....التي ربت وكافحت وسهرت ....المعطاءة بلا انتهاء .... إلى طعم السكر وعبق الريحان...

أمي الحبيبة

إلى الشمعة المحترقة من أجلنا .... ونبراس الحكمة الذي تنحني هامتي له خجلا

أبي العزيز

إلى من أشد بهم أزري ....ومدوا لي يد العون والمساعدة لإتمام دراستي

أخويا وأختي

إلى كل من عرفتني بهم الدراسة ... وكانوا أنسا لي في دربي ....

صديقاتي وأصدقائي

إلى كهف المعرفة .... ولواء العلم .... الذين كانوا لي قوة .....

كل أساتذتي

إلى وطني الجزائر ..... أرضا وشعبا

الملخص:

التجارة البينية هي أولى اهتمامات صانعي السياسات في معظم البلدان بسبب دورها الريادي في عملية التكامل الاقتصادي، فهي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي.

تمثل هدف البحث في معرفة دور التجارة العربية البينية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

وتم التوصل إلى النتائج التالية لم تحقق محاولات التكامل الاقتصادي العربي نجاحا، والأسباب في ذلك عديدة منها مشكلة الإرادة السياسية و الاختلالات في الهياكل الاقتصادية، إضافة إلى عدم انسجام السياسات الاقتصادية والتجارية .

ومن أسباب تدني مستوى التجارة العربية البينية التشابه والتماثل بين الهياكل الاقتصادية والإنتاجية وهذا ما يجعل الإنتاج تنافسيا أكثر منه تكامليا وتأثر التجارة البينية بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط العالمية.

ومن خلال هذه النتائج نوصي بالآتي ضرورة توفير بنية تحتية عربية مشتركة تتضمن وسائل النقل والاتصالات وإيجاد شبكة طرق تربط أجزاء الوطن العربي فيما بينها .

تطوير القطاع الإنتاجي وتنويعه ليكون ركيزة لتوسيع المبادلات التجارية العربية بالتعاون لاستغلال الإمكانيات المتوفرة والمتنوعة بالدول العربية .

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، التجارة العربية البينية ، الصادرات ، الواردات .

Résumé :

Le commerce intrarégional est la préoccupation première des décideurs politiques dans la plupart des pays, et ce en raison de son rôle primordial au sein du processus d'intégration économique. C'est donc l'élément moteur de l'activité économique.

Le but de cette recherche était de déterminer le rôle du commerce intrarégional arabe dans l'accomplissement de l'intégration de l'économie arabe. Nous en sommes venus à la conclusion que les efforts qui ont été faits en vue d'accomplir un véritable mouvement d'intégration économique arabe ont échoué.

Cet état de choses est dû à plusieurs facteurs, notamment la problématique d'une vraie volonté politique, et les déséquilibres qui affaiblissent les structures économiques, ainsi qu'un grave manque d'harmonie entre les politiques économiques et commerciales. Le déclin qui a touché le commerce intrarégional arabe est un résultat direct du modèle unique adopté dans la plupart des structures économiques et productives arabes. Ceci mène inexorablement à une production plus compétitive que complétive. Le commerce intrarégional est aussi régi par des éléments tels que les fluctuations des prix internationaux du pétrole.

Au vu de ces résultats on recommande ce qui suit :

- La nécessité de la mise en place d'une infrastructure arabe commune, qui puisse garantir des moyens de transport et de communication, et la création d'un réseau routier afin de lier tous les points stratégiques des pays entre eux.
- Le développement et la diversification du secteur de production, afin d'en faire une vraie base d'échange commerciale arabe, et en exploitant les divers moyens et systèmes existants dans les pays arabes.

Mots Clé :

Intégration Economique, Commerce Intrarégional Arabe. Import, Export

الفهرس

الفهرس	الصفحة
الاهداء	
شكر و عرفان	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
ملخص الدراسة	
مقدمة:	أ
الفصل الاول: مفاهيم أساسية حول التكامل الاقتصادي العربي والتجارة العربية البينية.	5
تمهيد	5
المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي.	6
المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي:	6
المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي.	6
المطلب الثالث: دوافع التكامل الاقتصادي.	09
المطلب الربع: مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي:	10
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول التكامل الاقتصادي العربي.	15
المطلب الاول: تعريف التكامل الاقتصادي العربي.	15
المطلب الثاني: مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي.	16
المطلب الثالث : معوقات التكامل الاقتصادي العربي	17
المبحث الثالث: مدخل إلى التجارة البينية العربية.	19
المطلب الأول: أهمية التجارة العربية البينية.	19
المطلب الثاني: أهداف التجارة البينية العربية.	20
المطلب الثالث: أسباب ضعف التجارة البينية العربية.	20
خلاصة الفصل الأول	23
الفصل الثاني :واقع ومساهمة التجارة العربية البينية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.	24
تمهيد	25
المبحث الأول: دراسة التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية.	26

المطلب الأول:التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية.	26
المطلب الثاني : الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية.	32
المبحث الثاني : تحليل التجارة البينية للدول العربية.	35
الطلب الأول : دراسة التجارة العربية البينية السلعية.	35
المطلب الثاني : تنافسية الصادرات السلعية العربية .	39
المطلب الثالث: التجارة البينية السلعية للتجمعات العربية.	45
المطلب الرابع : تجارة الخدمات في الدول العربية .	49
المبحث الثالث : تقييم واقع التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.	52
المطلب الأول: مشاكل ومعوقات تنمية حركة التجارة العربية البينية وآلية تنميتها.	52
المطلب الثاني: تقييم جهود التكامل الاقتصادي العربي.	56
المطلب الثالث: سبل تعزيز التكامل الاقتصادي العربي وسبل تنمية التجارة العربية البينية	57
المطلب الرابع:الدوافع والأسباب الحقيقية لتطوير التجارة العربية ومتطلبات تنميتها لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي .	60
الخاتمة.	68
قائمة المراجع	72

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

الجدول رقم 01 : التجارة الخارجية العربية الاجمالية (2013-2017)	**26**
الجدول رقم02 : اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين (2017*)	**29**
الجدول رقم 03 : تطور التجارة العربية للسلع والخدمات المليار دولار	**30**
الجدول رقم 04 : تطور صادرات السلع والخدمات بالمليار دولار حسب الترتيب التنازلي لعامر 2016.	**31**
الجدول رقم 05 : الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الاجمالية 2011-2017.	**32**
الجدول رقم 06 : أداء التجارة العربية البينية (2013-2017).	**36**
الجدول رقم 07: التجارة البينية للبترول الخام	**38**
الجدول رقم 08: حصة واردات النفط الخام البينية من اجمالي الواردات العربية البينية لبعض الدول العربية.	**39**
الجدول رقم 09 : تنافسية الصادرات العربية مؤشر التركز والتنوع السلعي لصادرات الدول العربية ودول مختارة أخرى (2012-2016)	**41**
الجدول رقم 10: ترتيب الدول العربية في مؤشر التمكن التجاري بين 136 دولة (2016)	**43**
الجدول رقم 11: مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الاجمالية للتجمعات العربية (2013 -2017)	**45**
الجدول رقم 12: الأهمية النسبية لأهم السلع المتبادلة في التجارة البينية للتجمعات العربية متوسط الفترة 2014-2017	**47**
الجدول رقم 13: حصة اجمالي تجارة الخدمات للدول النامية والعربية والأسواق الناشئة في اجمالي تجارة الخدمات العالمية (2017)	**49**

قائمة الأشكال :

الشكل رقم 01:أشكال التكامل الاقتصادي.	**8**
الشكل رقم 02: التجارة الخارجية العربية الاجمالية للفترة (2013-2017)	**27**
الشكلرقم03 : التجارة الخارجية الاجمالية للدول العربية 2017	**28**
شكل رقم04 : الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الاجمالية 2017.	**34**
الشكل رقم 05 : نسب تغير التجارة العربية البينية	**37**
الشكل رقم 06: حصة الصادرات والواردات العربية البينية من البترول الخام لبعض الدول (2017)	**38**
الشكل رقم07 :مؤشر التركز والتنوع للدول العربية مقارنة بالدول النامية والعالم2016	**43**
الشكل رقم 08 : حصة الصادرات البينية في اجمالي صادرات التجمعات العربية 2015- 2017	**45**
الشكل رقم 09 : أهم السلع المتبادلة في التجارة البينية في التكتلات العربية متوسط الفترة	**48**
الشكل رقم 10: هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية (2017)	**50**

مقدمة

مقدمة:

رغم المحاولات العديدة خلال الخمسين عاما الماضية للدول العربية باتجاه التكامل الاقتصادي الاقليمي فقد بقي هذا الاخير محدودا جدا.حيث تعتبر تنمية التجارة العربية البينية من الاهداف الأساسية التي سعت إلى تحقيقها برامج وخطط التعاون الاقتصادي العربي المشترك منذ إنشاء جامعة الدول العربية .واتخذت الدول العربية عددا من المبادرات العملية لتحرير التجارة العربية البينية.حيث يستدل على ضعف مستوى التكامل بين الأقطار العربية بضعف تدفقات التجارة البينية الاقليمية التي تظل من أضعف النسب على مستوى العالم .خصوصا عند مقارنتها بنظيراتها في أقاليم مختلفة وهذا رغم إعطاء مدخل تحرير التجارة البينية الأولوية في جميع المبادرات التي تسعى إلى تحقيق التكامل بين الأقطار العربية وهي التي تمخضت عن عدة أشكال من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية متشابكة العضوية، إلا ان الأثر في تطوير التجارة الخارجية البينية للأقطار العربية يبدو محدودا. حيث تعد التجارة البينية العربية اداة هامة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي الذي أصبح واقع لتطوير اقتصاديات الدول الأعضاء فيه للقضاء على البطالة ومكافحة الفقر والمرض والجهل والجوع وتحقيق التنمية المتوازنة، وهو أداة للوحدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين الدول الأعضاء.وذلك عن طريق تبادل السلع والخدمات حيث يتم الغاء القيود والحواجز الجمركية.كما أن التبادل التجاري يؤدي إلى نقل التكنولوجيا والخبرات عن طريق انتقال الأفراد ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وتشجيع الاستثمار.

وفي ظل هذه الظروف التي تدعو لتحرير الاقتصاد أصبحت الدعوة إلى التكامل الاقتصادي العربي والعمل به أمرا في غاية الأهمية.

الإشكالية:

ما هو واقع ودور التجارة البينية العربية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي؟

وتقودنا هذه الإشكالية لطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي محاولات وجهود التكامل الاقتصادي العربي؟
- ما هي سبل تعزيز التكامل الاقتصادي؟
- ما هو دور التجارة البينية العربية في دعم التكامل الاقتصادي العربي؟

فرضيات الدراسة:

- تواجه الدول العربية صعوبة في تحقيق التكامل الاقتصادي.
- هناك عدة جهود عربية بذلت لتعزيز وتحقيق التكامل الاقتصادي

– تعتبر التجارة العربية البينية إحدى الأدوات المناسبة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي

أهمية وأهداف الدراسة:

يعتبر الموضوع مهم نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه التجارة البينية العربية في دعم وتعزيز التكامل الاقتصادي ومن أهم أهداف الدراسة ما يلي:

– تقديم مفاهيم عامة عن التكامل الاقتصادي بصفة عامة والتكامل الاقتصادي العربي بصفة خاصة والتعرف على التجارة البينية العربية.

– التعرف على واقع التجارة العربية البينية

–التعرف على معوقات وتحديات التجارة البينية العربية.

أسباب اختيار الموضوع:

– الميول الشخصي للمواضيع المتعلقة بالتجارة البينية والاهتمام بالتكامل الاقتصادي العربي.

–محاولة التعرف على أسباب ضعف التجارة البينية العربية.

–التعرف على سبل تعزيز التكامل الاقتصادي.

هيكل البحث:

بغرض التحكم في مختلف جوانب هذا البحث والتمكن من إنجازه تم تقسيمه إلى فصلين، بحيث يتناول الفصل الأول مفاهيم أساسية حول التكامل الاقتصادي العربي والتجارة العربية البينية، أما الفصل الثاني فهو يهدف إلى دراسة واقع التجارة العربية البينية ومدى مساهمتها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي.

منهجية الدراسة:

من أجل التحقق من فرضيات البحث اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي من حيث الدراسة النظرية للبحث بالاعتماد على الكتب والمقالات والدراسات السابقة للموضوع والتقارير الإحصائية.

دراسات سابقة:

1.عائشة ابراهيم عبيد،الاقتصادي العربي وأثره على التجارة الخارجية ،تهدف هذه الدراسة إلى توضيح حاجة الدول العربية الماسة إلى توسيع مبادلاتها التجارية البينية وتنمية صادراتها العالمية.

وتوصلت إلى نتائج تمثلت في أن إجمالي التجارة العربية البينية تميزت بزيادة صادراتها وانخفاض واردتها وأن هناك تكامل اقتصادي عربي قد تحقق في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،حيث استطاعت الدول العربية من خلال برامجها الثنائية والجماعية ،ومشروعاتها المشتركة ،ومؤسساتها القومية ،أن تقدم نموذجا للتكامل الاقتصادي العربي.وتوصي بتنمية الصادرات العربية في الأسواق العالمية وتمكين الدول العربية للحصول على

احتياجاتها الإنتاجية والاستهلاكية بأفضل الشروط وتنويع التبادل التجاري للدول العربية وزيادة الاعتماد المتبادل من أجل التكامل الاقتصادي فيما بينها من خلال التجارة البينية.

2.لبعل فطيمة المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية ،المناطق الحرة المشتركة الأردنية السورية 2000_2010 .تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور المناطق الحرة في تنمية التجارة العربية البينية ،وتوصلت إلى أن المناطق الحرة المشتركة تسهل الإجراءات وتمنح مزايا إدارية ومالية للمستثمرين من الدولتين ما يشجعهم على الاستثمار ويعزز التجارة بين الدولتين المشتركتين في تأسيس المنطقة.وتوصي بإعطاء الأولوية للاتفاقيات العربية خاصة المتعلقة بالقاعدة الإنتاجية والخدمية ،و تشجيع إنشاء المناطق الحرة والتركيز على توفير البنية التحتية اللازمة لإنجاحها.

3.بلقاسم طراد،التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي،دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي ،تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبها التجارة العربية البينية في دعمها للتكامل الاقتصادي،وتوصلت إلى النتائج التالية إن بناء تكامل اقتصادي عربي باستطاعته مواجهة التحديات التي تواجهها الدول العربية يحتاج إلى المزيد من الجهود المدروسة سواء من قبل المؤسسات الإقليمية العربية أو من قبل الدول العربية منفردة .وتوصي بمحاولة التغلب معوقات التصدير في الدول العربية بدعم جهود التدريب والتطوير داخل الصناعات التصديرية والإسراع في وضع إستراتيجية فعالة وتهيئة المناخ المناسب لجلب الأموال العربية من خارج الدول العربية لاستثمارها في الداخل وكذا تشجيع عودة الكفاءات العربية المهاجرة.

الفصل الاول:

مفاهيم أساسية حول التكامل الاقتصادي العربي والتجارة العربية البينية.

الفصل الاول: مفاهيم أساسية حول التكامل الاقتصادي العربي والتجارة العربية البينية.

تمهيد:

خلافا لما درج إليه التقليديون فيما يتعلق بمبدأ حرية التجارة فقد أثبتت حقبة ما بين الحربين أن الاستمرار في العمل بهذا المبدأ يهدد مستويات الإنتاج والتشغيل في كثير من دول العالم ومع قيام الحرب العالمية الثانية التي أدت إلى انهيار الاقتصاد الأوروبي وبروز مشكلات اقتصادية للعالم الثالث اللتين لا يتأتى التعامل معهما في ظل حرية التجارة فظهرت فكرة التكامل الاقتصادي كحل وسط بين حرية التجارة و المحلية.

ونظرا للتطورات الاقتصادية الراهنة أصبح التكامل الاقتصادي العربي أمر ضروري لذلك أصبح على الدول العربية بذل المجهودات اللازمة من أجل تحقيق التكامل المنشود من خلال تنمية وتطوير التجارة البينية العربية التي تتميز بضعف أدائها وهذا الضعف راجع إلى تماثل اقتصاديات الدول العربية في هيكلها الانتاجي وتبعيتها لدول العالم في معاملاتها.

ومن أجل فهم ومعرفة التكامل الاقتصادي العربي ومفاهيم حول التجارة البينية العربية سوف نتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية ومن أجل الاحاطة أكثر بموضوع تم تقسيم الفصل إلى:

1. المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي.
2. المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي التكامل الاقتصادي العربي.
3. المبحث الثالث:مدخل إلى التجارة العربية البينية.

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي.

إن التكامل الاقتصادي عملية اجتماعية واقتصادية وهو من أهم الوسائل التي تستخدم لدفع عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق التقدم الاقتصادي في دول العالم المختلفة، وسنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على مفاهيم التكامل الاقتصادي مراحله وأهم دوافعه وأبرز معوقاته.

المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي

تدل كلمة التكامل في الاستعمال اليومي على ربط أجزاء الشيء وهو يعد مرادفا لما ورد في اللغة الانجليزية باسم Ecinomic Integvation ورغم ذلك فهو من المفاهيم التي لا تخلو من الغموض، فقد يندرج تحته مختلف أشكال التعاون الاقتصادي الدولي، فقد يتسع لبضع الجوانب الاجتماعية في الحسبان وقد يكون إحدى الاهداف القومية أو كوسيلة لتحقيق أهداف معينة ومن أهم تعريفات التكامل الاقتصادي ما يلي:

"التكامل الاقتصادي هو اتفاق ما بين دولتين على الأقل لإزالة كافة العوائق التي تحول دون إنتقال السلع رؤوس الأموال والأشخاص فيما بينها.[1]

كما يعرف على أنه "إزالة للفواصل بين السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء للعمل على خلق وتنفيذ سياسات مشتركة.[2]

وفي تعريف آخر عرف بأنه: عملية تنسيق متصلة وصيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية

وقد عرف أيضا: "عبارة عن جميع الاجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حرية التجارة الدولية وعناصر الانتاج فيما بينها والتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغرض تحقيق معدل نمو مرتفع.[3]

ومن خلال التعاريف السابقة نجد أن التكامل الاقتصادي يتضمن العناصر التالية:

1.صيغة متقدمة من صيغ العلاقات الاقتصادية.

2. عملية تنسيق مستمرة ومتصلة بهدف إزالة القيود على حرية التجارة وعناصر الإنتاج بين الدول الاعضاء ذات الانظمة الاقتصادية والسياسية المتجانسة.

3. يهدف إلى تحقيق معدل نمو مرتفع.

المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي.

[1] يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومه، الجزائر، 2010،ص140.

[2] حسين فرج حويج، **التكامل الاقتصادي والصناعات البيترو كيماوية**، دار جليس، الزمان للنشر والتوزيع، الاردن، ص11-13.

[3] السيد محمد أحمد، السريتي وآخرون، **التجارة الدولية والمؤسسات المالية والدولية**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية، مصر، 2012، ص188-199.

يتخذ التكامل الاقتصادي بين الدول عدة أشكال مختلفة متدرجة حسب درجة التكامل الاقتصادي بين الدول وهي كالاتي:

1.منطقة التفضيل الجزئي: Preferenee Area.

وهي اتفاق مجموعة من الدول على تخفيض معدلات الرسوم الجمركية المفروضة على تجارة السلع والخدمات فيما بينها، مع الاحتفاظ بمعدلات الرسوم الجمركية على تجارة السلع والخدمات مع الدول الأخرى ثابتة "وهو أبسط درجات التكامل الاقتصادي.[1]

2.منطقة التجارة الحرة: Free Trade Arecs.

تمثل منطقة التجارة الحرة إحدى صور التكامل الاقتصادي حيث يتم إزالة كافة الحواجز التجارية بين الدول الأعضاء ،ومن ثم تتدفق التجارة فيما بين الدول الأعضاء بحرية تامة دون جمارك أو قيود كمية أو غير كمية إلا أن كل دولة تحتفظ لنفسها بحق فرض قيود تجارة على الدول الأخرى غير الاعضاء.[2]

3.الاتحاد الجمركي: custon union.

وجه الشبه بين الاتحاد الجمركي و منطقة التجارة الحرة في إلغاء القيود الجمركية وتحقيق التحرير التجاري بين الدول الأعضاء، ولكن أهم ما يميز الاتحاد الجمركي أنه يعمل على إيجاد نوع من التنسيق بين الدول الاعضاء من حيث السياسة التجارية المتبعة تجاه الدول غير الأعضاء فيقوم الاتحاد بفرض معدلات موحدة للتعريفة في مواجهة كافة دول العالم خارج الاتحاد.[3]

4.السوق المشتركة: common Market.

وهي تمثل صورة أعلى في التكامل الاقتصادي، فهي لا تشمل فقط على إلغاء كافة القيود المفروضة على انتقال السلع والخدمات بين الدول الاعضاء وتوحيد التعريفة الجمركية للدول الاعضاء بالنسبة لوارداتها من بقية دول العالم الخارجي، بل تتضمن أيضا إلغاء كافة القيود أمام انتقال الأفراد ورؤوس الأموال بين الدول الاعضاء في السوق.[4]

5. الوحدة الاقتصادية Economic union.

تنطوي الوحدة الاقتصادية على ما تتضمنه السوق، المشتركة من إلغاء لكافة القيود على انتقال السلع ورؤوس الأموال والأفراد بين الدول الأعضاء ، وتوحيد التعريفة الجمركية والقيود التي تفرضها الدول الاعضاء على

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية مصر، 2009، ص، 200.

[2] سهير محمد السيد حسين وآخرون، **الاتجاهات الحديثة في السياسات الخارجية**، مؤسسة الشباب الجامعة الإسكندرية مصر، 2005/2004،ص220.

[3] عبد الرحمن يسري وآخرون، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية مصر، 2006، ص، 257.

[4] محمود عبد الرزاق، **الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية**، الدار الجامعية الإسكندرية مصر، 2010، ص، ص148-149.

وارداتها من بقية العالم الخارجي هذا بالإضافة إلى تحقيق التناسق والانسجام بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية، والنقدية والمالية للدول الأعضاء الوحدة الاقتصادية.[1]

6. الاندماج الاقتصادي الكامل: Trede Economictntegration

حيث تتضمن هذه المرحلة توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بين البلدان الأعضاء في الاندماج الاقتصادي الكامل، بالإضافة إلى تحرير كامل إلى انتقال السلع وعوامل الانتاج، ويتضمن أيضا إقامة سلطة فوق وطنية تكون قراراتها ملزمة لهذه البلدان الاطراف.[2]

الشكل رقم 01 :أشكال التكامل الاقتصادي

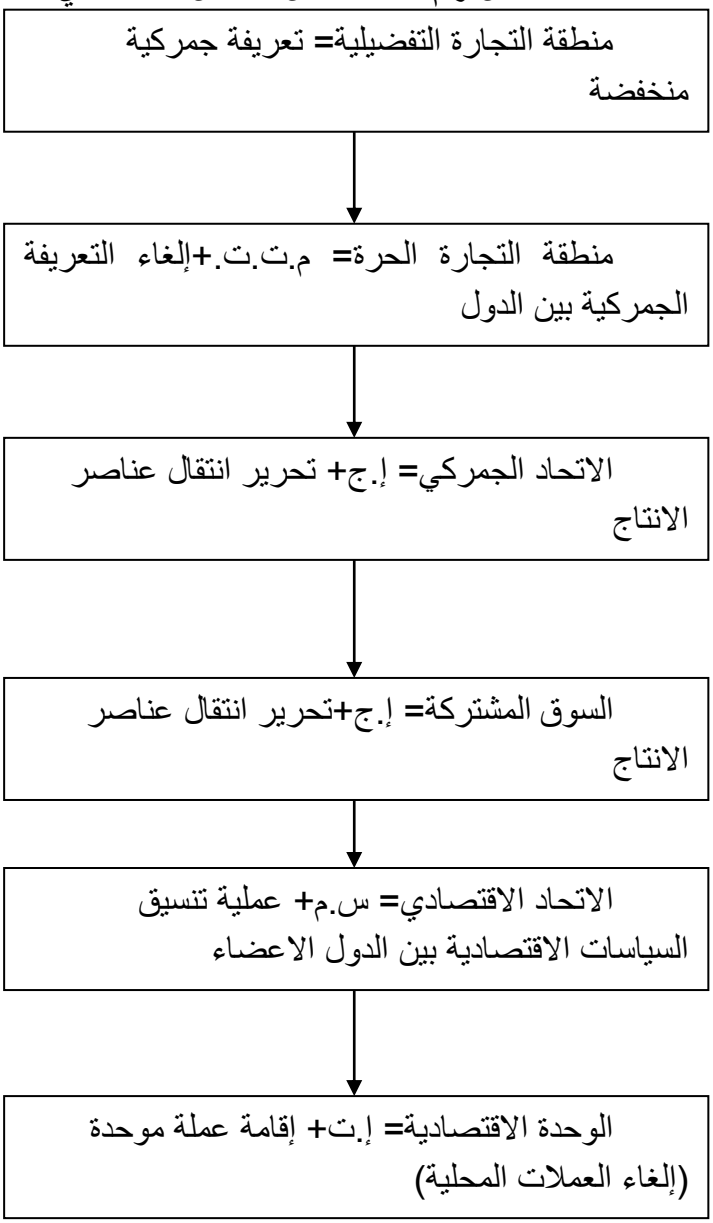

Source : yadoiga forowicz , economies, beou che winconada, 1998,p266.

[1] محمود حامد محمود، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار حيثر للنشر، مصر، 2017، ص131.

[2] علي توفيق الصادق، **التكامل الاقتصادي العربي**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة مصر، 2016، ص16.

المطلب الثالث: دوافع التكامل الاقتصادي.

يمكن تلخيص أهم دوافع ومبررات التكامل الاقتصادي في ما يلي:

1. اتساع حجم السوق:

من دوافع التكامل الاقتصادي عادة ضيق السوق الدولة الواحدة وعجزه عن استيعاب جميع ما تنتجه هذه الدول، فدخول هذه الدولة ودول أخرى في تكامل اقتصادي يؤدي هذا إلى اتساع سوق السلع ويوسع دائرة تصريف المنتجات لهذه الدول، مما يترتب عليه نتائج اقتصادية إيجابية لكل دولة، اتساع السوق يحقق مزايا إضافية مضاعفة للدول الأعضاء منها زيادة الطاقة الإنتاجية لمشروعات هذه الدول ,الاستفادة من الحجم الكبير في الانتاج وكذلك يؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل بين الدول الاعضاء.

2. تحسين شروط التبادل التجاري:

العلاقات الاقتصادية الدولية محكومة بمدى التقارب بين الدول الداخلية في المعاملات التجارية والاقتصادية بعضها ببعض، فكلما قويت هذه العلاقات من خلال التكامل كلما كان لها أثر على شروط التبادل التجاري ذلك لأن التكامل بين بعض الدول يعطي هذه الدول مكانة وأهمية في نطاق العمليات الدولية تستطيع من خلالها فرض شروطها ومطالبها على الدول الغير أعضاء اكثر مما لو كانت منفردة ,فالتكامل الاقتصادي يعني قوة تفاوضية فاعلة في تحقيق مصالح الدول الأعضاء امام غير الأعضاء فتتمثل هذه القوة التفاوضية في زيادة درجة التحكم دول الاتفاق في انتاج وتداول بعض السلع الهامة وهي بذلك تمكن هذه الدول من فرض شروطها على غيرها من الدول إضافة إلى تحكمها في شراء العديد من السلع من العالم الخارجي بشروط أكثر مراعاة لمصلحة الدول الأعضاء حيث تمثل سوقا واحدة.

3. زيادة فرص العمل:

إن انتقال الأيدي العاملة بحرية ودون قيود بين الدول الأعضاء الداخلة في التكامل الاقتصادي ومع زيادة فرص العمل الناتجة عن التطور والازدهار بين هذه الدول، سيؤدي حتما إلى زيادة التوظيف وبالتالي ستقل نسب البطالة ،وما يترتب عليها من مشاكل، وهذا بدوره يعود بالفائدة على الدول الأعضاء ويرفع من مستوى المعيشة ضمن حدودها.[1]

4. المنافسة:

[1] جاسم محمد، **التجارة الدولية**، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص،ص، 27، 28.

يساعد التكامل الاقتصادي على كسر الحلقات الاحتكارية التي ترعرعت في ظل الأسواق الضيقة ما يؤدي إلى الارتفاع بمستوى الكفاءة الإنتاجية وينبغي في هذا الصدد اتخاذ التدابير التي تضمن المحافظة على هذه المنافسة.

5. تخفيض الاختلالات الخارجية للاقتصاد:

تعاني الكثير من الدول النامية اختلالات هيكلية في تجارتها الخارجية وذلك لاعتمادها على منتج أساسي وحيد "مادة أولية في الغالب". وتؤثر هذه الاختلالات بشكل أساسي على برامج التنمية من خلال تأثيرها على حصيلة النقد الأجنبي المستخدم لتمويل هذه البرامج وعلى هذا فإن التجارة تصبح أكثر استقرار في ظلا ازدهار التجارة البينية والتلاحم بين السياسات الاقتصادية لهذه الدول.[1]

6. زيادة معدل النمو الاقتصادي:

إذ أن التكامل يتيح توفير إمكانيات أكبر الاتساع الإنتاج اعتمادا على عناصر الإنتاج الأكثر وفرة بعد التكامل, وهذا ما يوفر زيادة في الانتاجية والانتاج بالشكل الذي يحقق نمو في الناتج والدخل القومي خاصة وأن متابعة النمو تصبح ممكنة نظرا لوجود الحافز على التوسع و النمو المتمثل بإمكانيات التسويق الواسعة وبالإمكانيات البشرية والمادية والمالية وغيرها وكلها تتيح قدر أكبر على النمو.[2]

المطلب الربع: مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي:

الفرع الأول:مقومات التكامل الاقتصادي

من الطبيعي أن نجاح عملية التكامل الاقتصادي يتوقف على مدى ما يتوفر له من مقومات والمقصود بالمقومات تلك الوسائل أو السبل التي تؤمن تحقيق التكامل الاقتصادي وتؤمن تواصل وتطور عملية التكامل ذاتها ويمكن إيجاز هذه المقومات فيما يلي:

أولا: المقومات الاقتصادية:

1.انسجام السياسات الاقتصادية:

خاصة السياسية التجارية ،النقدية،المالية،و لا يتطلب بالضرورة هذا التنسيق توحيد السياسات إضافة إلى ذلك يجب تنسيق سياسات الاستثمار بشكل يؤمن تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة حيث يمكن التوثيق بين المصالح الوطنية والإقليمية ويتم ذلك بإعادة سياسية إقليمية للاستثمار تضمن تنمية متجانسة بين الدول الأعضاء.

[1] حسين فرج حويج، مرجع سابق، ص، ص، 17.18.

[2] فليح حسن حلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2001، ص، 183.

2.تجانس اقتصاديات أطراف التكامل:

ويعتبر أهم مقوم نجاح التجارب التكاملية ،فبعيدا عن المثاليات والعواطف فإن الفوارق بين الاقتصاديات المتكاملة يعتبر الحاجز المعيق ،والمطب الذي يهوي بالتكامل ،بحيث يبتعد عن حقيقة التكامل المطلوب،بما يفرغ معنى التكامل من حقيقة معناه ،لذا يجب أن يكون التكامل بين الاقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل.

3.اختلاف الإمكانيات المالية:

تعتبر من المقومات المشجعة لإقامة تكامل اقتصادي،إذ أن الدول ذات العجز المالي تستطيع أن تحصل على التمويل اللازم للمشاريع المشتركة المتعددة لتحقيق الأمن الاقتصادي.[1]

4.توفير البنية الأساسية المناسبة:

تظل المكاسب المتحققة من الانضمام إلى التكتل محدودة في حالة افتقار دول التكتل إلى بنية أساسية متطورة ،هذا بدوره سيحد من المزايا المتوقعة من تحقيق التخصص وتقسيم العمل.

فالمجال الإقليمي لا يتيح إمكانية انتقال وفرات الحجم والوفرات الخارجية والتقدم الاقتصادي ، إلا إذا توفرت شبكة نقل ومواصلات واتصالات ملائمة لذلك،لأن عدم وجود وسائل كافية للنقل والمواصلات في الدول الأعضاء ،سيضعف أهمية التكامل الاقتصادي ويصبح من المتعذر توسيع حركة التبادل التجاري بين منطقة وأخرى داخل نطاق التكامل الإقليمي وكذا تعذر تنمية اقتصاديات المناطق المختلفة بصورة مشتركة،خاصة تكامل عمليات الاستثمار والمشاريع الإنتاجية واستغلال الموارد الإقليمية بصفة موحدة .

5.التخصص وتقسيم العمل:

من الواضح أنه حتى يتمكن التكامل من تحقيق عائد للدول المتكاملة يفوق ما يمكن أن تحصل عليه قبل تكاملها ، لابد أن يستند إلى التخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي إلى وفرة الإنتاج على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة والذي يضمن تحقيق التطور عموما لجميع هذه الدول نتيجة الاستفادة من التكامل ،ولاشك أن هذا يعتبر أساسا مهم لقيام التكامل واستمراره ونجاحه وفعاليته .أما في حالة عدم توفر التخصص وتقسيم العمل فإن ذالك يؤدي إلى عمل المشروعات الإنتاجية الموجودة في الدول المتكاملة داخل جو من التنافس الأمر الذي يؤدي إلى عمل المشروعات الإنتاجية الموجودة في الدول المتكاملة داخل جو من التنافس الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى

[1] بوصبيع رحيمة ، **التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية** ، مذكرة ماجستير، غير منشورة ،جامعة محمد خيضر بسكرة 2011 ص 14

تضررها جميعا،أو تضرر بعضها لصالح البعض الآخر، وهو الحد الأدنى للضرر، ولذلك فإن تنظيم المنافسة من خلال التخصص وتقسيم العمل هو البديل في إطار التكامل لتجنب حدوث الأضرار وتحقيق منافع أكبر.[1]

6.توفير الأيدي العاملة المدربة:

من العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل الاقتصادي وتثبت دعائمه ووجود الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة وحرية انتقالها مما يتيح للدول الأعضاء في التكامل استغلال مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة وباستمرار،كما يمكنها في نفس الوقت تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها ،ومنه زيادة الإنتاج الكلي ورفع مستوى المعيشة وتقوية التعاون الاقتصادي بين الدول المتكاملة.

7.توفير الموارد الطبيعية:

ذلك أن توفر الموارد الطبيعية مقوم يعتبر أساسا يمكن الاعتماد عليه في قيام التكامل الاقتصادي،ونجاحه حيث أن ظهور نقص في وفرة بعض الموارد الطبيعية لدى بعض الدول يؤدي بها إلى التكامل وذلك بالاعتماد على ما يحققه التكامل من وفرة في الموارد الطبيعية لصالح كل الدول المتكاملة.

8.توفر عناصر الإنتاج للعمليات الإنتاجية :

سواء تعلق الأمر برؤوس الأموال المادية أو بالموارد البشرية ، ويظهر هذا الجانب أهمية عنصر العمل الاختصاصي والفني الماهر لضرورته في قيام النشاطات الإنتاجية، وفي تحقيق الكفاءة عند ممارسة هذه النشاطات لمهامها ،ولاشك أنه بواسطة التكامل تزيد فرصة وإمكانيات توفير هذا العنصر الهام للمشاريع الإنتاجية في الدول المتكاملة.

9.وجود حالات النقائص والفوائض :

قد يكون الهدف من وراء رغبة الدول في إقامة علاقات تكامل فيما بينها هو رغبتها في القضاء على ما لديها من حالات النقص والتخلص مما تملكه من الفائض.وبالتالي يكون البلد في هذه الحالة مدفوعا بدافع مصلحته الذاتية،ومنه فإن وجود حالات النواقص والفوائض يمكن اعتبارها من المقومات الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي سواء تعلقت تلك الفوائض والنواقص بالموارد أو الهياكل الإنتاجية أو الإمكانيات التسويقية.[2]

ثانيا:المقومات السياسية والمؤسسية:

تمثل الظروف السياسية عنصرا هاما من عناصر نجاح أو فشل الترتيبات الإقليمية وتفرض هذه الظروف أهمية وجود هياكل متماثلة لصناعة القرار في أطراف التكامل المتعددة ، والتوصل إلى حالة من القبول المشترك

[1] خاطر أسمهان ، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر ، دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة2012-2013 ، ص 18.

[2] فليح حسن خلف ، مرجع سابق ، ص ، ص 178-179 .

لتحقيق التوافق والتجانس وفقا لمقتضيات الحاجة ، كما تفرض أيضا ضرورة توفر القدرة على الاستجابة للأهداف السياسية والاقتصادية للشركاء ووجود فرضيات سياسية مشتركة.

وتتجلى المقومات السياسية في السياسات العامة والاقتصادية والاجتماعية وعلاقات سياسية بين الدول أو بالأحرى بين حكومات قائمة على الاحتراف والاحترام المتبادلين وحسن الجوار.

ثالثا: المعوقات الثقافية والاجتماعية :

تتركز قبل كل شيء في التقارب والتماثل في النسيج والوعي الاجتماعي في ثقافة البلدان المتكاملة وفي العادات والتقاليد ،وكلما كان التماثل والتقارب أكبر فإن التكامل الاقتصادي لم يكن أكثر سهولة وسلاسة فقط وإنما أكثر ضرورة أيضا، خاصة ،خاصة إذا شمل عناصر أساسية في البناء الاجتماعي لهذه البلدان كاللغة والدين ، ومما لاشك فيه أن تماثل وتجانس البناء الاجتماعي لهذه البلدان لا يمنع أبدا من وجود اختلاف وتنوع في هذا الجانب أو ذاك من الجوانب الاجتماعية والثقافية لهذا البناء، بل بالعكس قد يصبح رافدا هاما لتعزيز قدرات هذه البلدان وأفاق تطورها.[1]

الفرع الثاني: معوقات التكامل الاقتصادي

إن تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود قد يصادف العديد من العقبات لبتي تؤثر على مسارة وتنقسم معوقات التكامل الاقتصادي إلى:

أولا: المعوقات الاقتصادية والتقنية:

تتلخص المعوقات الاقتصادية والتقنية في التبعية الاقتصادية وتخلف الهياكل الإنتاجية وكذلك في الاختلاف في درجات النمو الاقتصادي والاختلاف في أساليب التنمية والسياسات الاقتصادية المتبعة وكذلك قصور البنية التحتية.

1.التبعية الاقتصادية وتخلف الهياكل الإنتاجية :

يشكل تخلف الهياكل الاقتصادية للدول النامية وتبعيتها للدول الصناعية المتقدمة عقبة تحد من قدرتها على التكتل والاندماج وذلك على الرغم من أن تخلفها في هذا المضمار يعد دافعا قويا للتكتل، فالهياكل الاقتصادية لهذه الدول متنافسة ومتماثلة كما أن منتجاتها الأساسية تصب في أسواق الدول الصناعية المتقدمة، وقد أدى ذلك إلى انخفاض حجم التجارة البينية بين هذه الدول مما يدل على أن المدخل التجاري غير مجد في هذه المجالات.[2]

[1] خاطر أسمهان ، مرجع سابق ،ص ، ص ، 19-20 .

[2] فطيمة حمزة ، تأثير التكتلات الاقتصادية على توجيه قرارات المنظمة العالمية للتجارة الإتحاد الأوروبي نموذجا ، أطروحة دكتوراة في العلوم التجارية غير منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2014 –2015، ص ،ص، 46-50 .

2.الاختلالات في درجة النمو الاقتصادي:

تلعب هذه الاختلافات دورا بارزا في عرقلة جهود التكتل حيث تتخوف الدول الأقل نموا من أن تستقطب الدول الأكثر تقدما منافع التكتل وأن تستحوذ على ثماره الإنمائية وأن تسيطر هذه الدول على التكتل ،وتبرز في هذا المجال أيضا حاجة الدول الفقيرة إلى الإيرادات المتأتية عن الرسوم الجمركية فضلا عن حاجتها إلى الإبقاء على هذه الرسوم لتشكيل سياستها الاقتصادية.

3.الإختلالات في أساليب التنمية السياسات الاقتصادية المتبعة:

يرتبط هذا الاختلاف باختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة وقد يبرز في هذا الإطار الفلسفة الواحدة ،وتباين السياسات المالية والنقدية والتجارية ،وهذا العامل يعرقل التكتل .

4.قصور البنية التحتية :

تتمثل هذه البنية في المواصلات والاتصالات والمعلومات التي تلعب دورا بارزا في إتمام الجهود التكاملية وذلك لدورها في التوسع التجاري ،ومن شأن غياب هذه البنية أن يعرقل التكتل.

ثانيا: المعوقات السياسية والإديولوجيا:

تتلخص المعوقات السياسية والإديولوجية في الاختلاف في النظم الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الاختلاف في أنظمة الحكم السائدة .

1.الاختلاف في النظم الاقتصادية الاجتماعية السائدة:

وتؤدي هذه الاختلافات بشكل أساسي إلى اختلاف الآليات المتبعة في عملية تخصيص الموارد حيث تعتمد الأنظمة الاشتراكية على التخطيط المركزي وسيطرة الدول على هذه العملية ،بينما تعتمد الأنظمة الرأسمالية على السوق.

2.الاختلاف في أنظمة الحكم:

تتنوع هذه الأنظمة من واحد يقوم على الديمقراطية التي تعتمد على التعددية السياسية إلى أخر يرفض هذا الشكل ، ويلعب هذا العائق دورا بارزا في تثبيط مساعي التكتل بين الدول.

3.الاختلاف في الأوضاع السياسية:

وذلك من حيث الاستقرار السياسي والسلام الأهلي وتوفر الإرادة السياسية للمضي قدما صوب التكتل.[1]

4.المشكلات المحلية لكل دولة وقصور الوعي بالتكتل:

[1] فطيمة حمزة ، مرجع سابق ، ص ، 50

تعاني بعض الدول مشكلات تحد من قدرتها على إتمام المساعي التكاملية كالانقسامات الداخلية والضغوط الخارجية أو احتلال أجزاء من أراضيها أو قصور وعيها بأهمية التكتل.

ثالثا:المعوقات الاجتماعية والثقافية:

التباين في مستوى التطور الثقافي والاجتماعي من حيث المؤشرات الأساسية لهذا التطور كدرجة التحضر والمستوى التعليمي والوعي الاجتماعي وغيرها.

رابعا:المعوقات المؤسسية والتنظيمية:

ترتبط هذه المعوقات بالإطار المؤسسي والتنظيمي للتكتل الذي يتعلق بالمؤسسات الضرورية لإقامة ومتابعة مسيرة التكتل وهي شرط ضروري وغير كاف لقيام التكتل إذ لابد من توفر الإمكانات التي تمكن هذه المؤسسات من أداء دورها على أكمل وجه.[1]

المبحث الثاني :الإطار النظري للتكامل الاقتصادي العربي.

إن الوطن العربي يتمتع بالكثير من الثروات الطبيعية، والمالية، والبشرية الضخمة والمهمة سواء من ناحية كمياتها أو حجمها علاوة على ترابط الدول العربية جغرافيا، كما يضمها تاريخ مشترك ولغة واحدة، وبناء على هذه المميزات من طاقات وثروات طبيعية وبشرية وموقع إستراتيجي يمكنه أن يصبح قوة اقتصادية كبيرة تلعب دورا في الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي العربي.

يعرف التكامل الاقتصادي العربي بأنه: وجود أية احتياجات في دولة عربية ما عند دولة عربية أخرى من منتجات زراعية وصناعية ورأس مال وأيدي عاملة ماهرة بمعنى أن تكمل الدول العربية بعضها البعض بدلا من التوجيه للخارج لسد العجز.[2]

يعني مفهوم التكامل الاقتصادي العربي: إعادة دمج الوحدات الاقتصادية العربية مع بعضها مقابل إعادة فصلها عن الاقتصاد الرأسمالي بهدف تكوين وحدة اقتصادية كبيرة فيما بينها تشكل القاعدة المادية الضرورية على طريق إقامة الدولة العربية الواحدة باعتبار أن الصيغة تمثل الطريق الافضل نحو الاستغلال الاحسن للموارد الاقتصادية العربية، باتجاه تعجيل التنمية الاقتصادية لصالح الجماهير العربية.[3]

نشأ التكامل الاقتصادي العربي المشترك بشكله الرسمي الحديث عقب الحرب العالمية الثانية، تعبيرا عن إدارة سياسية قوية وانسجاما مع جملة من الظروف الموضوعية المؤثرة ونعرف التكامل الاقتصادي العربي المشترك

[1] فطيمة حمزة ، مرجع سابق ، ص 51 .

[2] كاظم عبادي الجاسم، **جغرافيا التجارة الدولية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص، 201.

[3] عبد القادر رزيق المخادمي، **التكامل الاقتصادي العربي**، الديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2009، ص، 31.

هو تلك العربية التاريخية الطويلة المدى التي تهدف إلى خلق قاعدة اقتصادية منسجمة ومتطورة في البلدان العربية التي تجتهد في تطوير القوى الانتاجية الوطنية لنيل التحرر الاقتصادي من السيطرة الاجنبية.[1]

المطلب الثاني: مقومات التكامل الاقتصادي العربي.

المقومات والإمكانيات التي تملكها الدول العربية لا تتواجد بالكثير من التكتلات القائمة حاليا ويمكن تقسيمها إلى:

أولا: المقومات غير اقتصادية

تتضمن الموروث الحضاري الثقافي التاريخي العربي الاسلامي والذي نجمعه في: (وحدة اللغة، وحدة العادات والتقاليد وحدة الاصل والمنبت، وحدة التاريخي والقيم الروحية، الوحدة الجغرافية وحدة الدين على الرغم من وجود

أقاليات مسيحية في كل من مصر، سوريا و لبنان إلا أنه لا توجد مشاكل معهم يمكن أن تؤثر على تحقيق التكامل.

ثانيا: المقومات الاقتصادية

-تبلغ مساحة الوطن العربي حوالي 14.2 مليون كلم2 وهي تمثل ما نسبته 10.25% من العالم وتحتل موقعا إستراتيجيا حيث تتوسط ثلاث قارات آسيا, إفريقيا و أوربا، وتطل على معظم بحار ومحيطات العالم مما جعل الوطن العربي يملك أهمية اقتصادية خاصة حيث بإمكانه أن يكون ملتقى لتجارة الدولية من خلال إشرافه على أهم المناطق البحرية مثل منطقة التجارة الحرة بدبي بالإمارات العربية المتحدة والمضايق البحرية كمضيق جبل طارق وباب المندب ومضيق صقلية,و كذا قناة السويس.[2]

-يتوفر في الدول العربية موارد وثروات طبيعية متنوعة من أراضي زراعية وغابات ومراعي وثروة حيوانية وثروة بترولية ومعدنية وثروة مالية إلا أن الكثير من هذه الثروات لم يستغل بالشكل الأمثل.

يتوفر لدى البلاد العربية رؤوس أموال بشرية ومادية كبيرة، وجزء كبير من هذه الاموال يتجه للاستثمار في الخارج بالرغم من إمكانية توفير الاستثمارات داخل البلاد العربية ويمكن أن تشكل عاملا فاعلا في تنمية

[1] طالبي وفاء، **التجارة العربية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي**، (مع الإشارة إلى منطقة التجارة الحرة العربية، الكبرى(، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2016، 2017، ص10.

[2] لبعل فطيمة، **المناطق الحرة العربية ودورها في تنميةالتجارة العربية البينية** (المنطقة الحرة المشتركة الاردنية، السورية)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادي، غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012/2011، ص، 23.

المنطقة العربية وهنا أيضا لا يمكن أن تهمل حجم القوى العاملة في البلاد العربية والتي تتراوح إلى حوالي (122) مليون عامل سنة 2010.[1]

يعتبر مناخ الوطن العربي ملائما لنمو مختلف النباتات مما يؤدي إلى تحقيق اكتفاء ذاتي غذائي، فعلى سبيل المثال تحوى السودان والعراق على أراضي خصبة تستطيع تلبية كل مطالب الوطن العربي الغذائية، ويمكن لمصر تلبية كل الحاجيات العربية من القطن وبعض المحاصيل الزراعية.[2]

المطلب الثالث: معوقات التكامل الاقتصادي العربي

تعود اسباب ضعف أو فشل اغلب محاولات التكامل الاقتصادي العربي إلى عدة معوقات حالة دون إحراز تقدم ملموس في مسار التكامل الاقتصادي العربي منها الاقتصادية السياسية والاجتماعية نذكر منها:

أولا: المعوقات الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي.

1. طبيعة هياكل اقتصاديات الدول العربية:

كان لطبيعة هياكل اقتصاديات الدول العربية دورا مؤثرا في إعاقة التكامل الاقتصادي العربي، فمن جهة افتقدت هذه الهياكل للتنوع فيها بينها، فاتسمت سواء من حيث أدوات الإنتاج أو من حيث هياكل الصادرات والواردات بدرجة كبيرة من التشابه أدت إلى احتدام التنافس بين الاقتصاديات العربية على عدد محدود من الأسواق فيما يتعلق بالصادرات أو الواردات، واتسم هيكل الصادرات بارتفاع نسبة المواد الأولية خاصة البترول، مقابل انخفاض نسبة الصادرات العربية الأخرى من المصنوعات والمنتجات ومن جهة ثانية اتسمت هذه الهياكل خاصة الإنتاجية بالضعف وغياب التكنولوجيا العالية مما أدى بالدول العربية للتوجه الخارجي لانتهاج إستراتجية للتنمية.[3]

2.غياب التنسيق في مجال النقل والشحن وارتفاع تكاليف الشحن بشكل كبير فيما بين الدول العربية

3. اختلاف الأنظمة الاقتصادية بين الدول العربية مما يؤدي إلى صعوبة تنسيق السياسات الاقتصادية.

4.التبعية الاقتصادية والمالية للدول المتقدمة وهذه التبعية تجعل المصالح الخاصة لكل دولة عربية أكثر إلحاحا من السعي لتحقيق المصلحة العامة لمجموعة الدول العربية وهذا الوضع يؤدي إلى حدوث تفتت بين الدول العربية ويتم ذلك لصالح الدول المتقدمة التي تسعى جاهدة إلى إعاقة كل محاولة للتكامل بين الدول العربية.

ثانيا: العوائق الاجتماعية.

---

[1] مجموعة طلال أبو غزالة: **تكلفة التجارة العربية البينية** (دراسة تطبيقية للفترة 2010/1990)، 2014، ص23.

[2] لبعل فطيمة، مرجع سابق ص 23.

[3] فرج شعبان، **التجارة والاستثمار البينيان كمدخلين للتكامل الاقتصادي العربي**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2005، ص، 76.

ويأتي على رأسها المناخ العام السائد في العلاقات العربية ذاتها، فهذه العلاقات تسودها مشاعر الغيرة والحرص على تبوء دور الزعامة والاستئثار بالقدرة على التأثير في توجيهات القرار العربي في القضايا المختلفة وهذا من شأنه أن يؤثر بالسلب ليس فقط على فرص التكامل الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية فحسب، بل على وجود علاقات طبيعية متوازنة فيما بين مختلف الدول العربية.[1]

ثالثا: العوائق السياسية وتتمثل في ما يلي

1. الصراعات والخلافات السياسية الحادة بين الدول العربية ولا تزال بعض هذه الصراعات دون حل، حيث فشلت الجامعة العربية في التواصل إلى حلول لمثل هذه المشكلات مما انعكس بشكل مباشر على العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية، حيث كان من الصعب عليها الاتفاق على سياسة مشتركة يتم إدراجها ضمن نضمها الحكومية وسياستها الوطنية المتباينة، بينما تطبق كل دولة سياسة خاصة بها تحددها مجموعة من العوامل والمصالح الداخلية والخارجية التي تخصها وحدها.[2]

2.افتقاد المنطقة العربية لعنصر الإرادة السياسية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.[3]

3.ضعف الحرية السياسية والممارسة الديمقراطية: وهو ما ينعكس على الشفافية الاقتصادية حيث يؤدي إلى تحكم أطراف محدودة في كامل قطاعات الدولة وبالتالي يؤثر على قرارات السلطة السياسية في موقفها من التكامل كما يؤدي إلى ضعف الحريات السياسية في استبعاد دور القوى الاجتماعية في تدعيم مشروع التكامل ورهنه في يد المستفيدين من تعطليه.

4.تأزم العلاقات العربية إن أزمة الثقة السياسية بين الدول العربية بعد أحداث هامة مثل مقتل الحريري، غزو الكويت وانتشار الفتن الداخلية في العراق لبنان السودان الصومال, ظهور ما يسمى ثورات الربيع العربي وزيادة تأثير الهيمنة الخارجية التي منعت بعض الدول العربية أن تكون سيدة قرارها مما ضاعف من شعور الخوف لدى الدول العربية المختلفة بفقدان السيادة الوطنية.[4]

---

[1] حنان بالراشد، **دور التجارة العربية البينية والاستثمارات العربية البينية كأداة مساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية. جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، غير منشورة 2014، 2015، ص18

[2] الجوزي جهينة، **التكامل الاقتصادي العربي واقع وأفاق**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا جامعة ، السنة، عدد05، ص، ص، ص28.29.

[3] محمد عزت اللحام وأخرون، **العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة**، مكتبة المجتمع العربي، للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2016، ص، 371.

[4] نجاح منصري، **أثر اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية على التجارة العربية البينية** أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014، 2015، ص80.

المبحث الثالث: مدخل إلى التجارة البينية العربية.

تعتبر تنمية التجارة العربية البينية من الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها برامج وخطط التعاون الاقتصادي العربي المشترك منذ إنشاء جامعة الدول العربية، وقد اتخذت الدول العربية عددا من المبادرات العملية لتحرير التجارة العربية أهمها إبرام الاتفاقيات الثنائية والجماعية.حيث تعرف التجارة العربية البينية بأنها التجارة العربية البينية هي عبارة عن التبادل السلعي بين الدول العربية وتدفق الصادرات والواردات في أسواق الدول العربية من خلال إلغاء القيود والرسوم الجمركية وغير جمركية.[1] ومن خلال هذا المبحث نحاول التطرق إلى أهمية وأهداف وأسباب ضعف التجارة البينية العربية.

المطلب الأول: أهمية التجارة العربية البينية.

لا يقتصر دور التجارة العربية البينية على تحويل الصادرات إلى إيرادات أجنبية تفي بحاجات الاستثمار والاستهلاك بل يمتد ويشمل وظيفة أخرى للتجارة الخارجية وهي الوظيفة الإنتاجية من خلال ما تنتجه فرص التصدير من إمكانيات لزيادة الإنتاج والدخل ويمكن توضيح دور التجارة البينية فيما يلي:

1. تنويع هيكل الصادرات الزراعية وزيادة الصادرات الصناعية حيث تشتد المنافسة في الأسواق الخارجية وتفاقم الإجراءات المالية.

2.تأمين وتشغيل الطاقات الإنتاجية التي أقيمت خلال الفترات السابقة التي فيها تعاني من التوقف لعدم وجود الأموال اللازمة لتواصل إنتاجها وهي تتمثل في مؤسسات النقل ومؤسسات التغليف والتسويق وغيرها.

توفر إمكانية الاستمرار بنجاح في عملية التصنيع وتطوير الإنتاج الزراعي حتى يمكن البقاء في الأسواق العربية.

3.تحسين وتجويد الإنتاج من السلع الصناعية والزراعية المصنعة حتى يمكن إحلالها محل مثيلاتها من السلع الأجنبية التي تأتي في الأسواق الأوروبية.

4.إيجاد آلية مناسبة لخلق فوائد للتبادل البيني عن طريق استغلال الطاقات الإنتاجية وتخطيط التشكيلة السلعية بشكل مناسب.

5.توسيع نطاق التبادل التجاري البيني حتى يشمل كل الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية لتحقيق النتائج المرجوة والاستفادة من الفوائض الموجودة في الدول المختلفة.

[1] عائشة إبراهيمي عبيد، **التكامل الاقتصادي العربي وأثره على التجارة الخارجية**، ماجستير في الدراسات الانمائية جامعة القاهرة، مصر، 2007، ص113.

التنسيق الكامل بين الدول العربية في حجم النوعيات المنتجة حتى لا تؤدي إلى الركود وتراكم السلع المعروضة.[1]

المطلب الثاني: أهداف التجارة البينية العربية.

يتمثل الهدف الرئيسي للتجارة العربية البينية في تحقيق التكامل العربي، من خلال عدة أهداف فرعية المتمثلة في:

1.جذب الاستثمارات العربية الأجنبية الموجة للتصدير أو المصحوبة بالتكنولوجيا المتقدمة.

2.إيجاد فرص عمل جديدة و استيعاب القوة العاملة العربية.

3.تنمية الخدمات المساندة للتجارة والمرتبطة طبيعيا بمستوى معدلات التبادل التجاري مثل خدمات النقل والتخزين والتسويق والترويج.

4.تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية للسلع العربية.

5.زيادة القيمة المضافة للاقتصاد العربي من الصناعات التحويلية في المنتجات المصنعة الموجهة للتصدير بدلا من تصديرها في صورة مواد خام.

6. زيادة الإيرادات التصديرية من النقد الحر الذي تشتد إليه الحاجة لتمويل الواردات من سلع وخدمات أساسية تنموية ولخدمة الدين الخارجي .

7.التحقق من النتائج المترتبة على صعوبة التصدير للأسواق العالمية و الأخرى بسبب اشتداد المنافسة أو الممارسات النقدية والحنائية المطبقة فيها.

8.المساعدة في دفع عملية تنويع الهياكل الإنتاجية للدول العربية عن طريق توسيع فرص التصدير تحقيقا للنتائج الاقتصادية المترتبة على الاعتماد الرئيسي على إنتاج وتصدير مجموعة محدودة من السلع الأولية .[2]

المطلب الثالث: أسباب ضعف التجارة البينية العربية.

تعود أسباب تدني وضعف التجارة العربية البينية إلى عدة عوامل سياسية واقتصادية وجغرافيا وغيرها وقد لعبت هذه العوامل دورا مهما في التأثير على حجم التجارة العربية البينية ولا شك أن إزالة هذه العوائق والحد منها سيساهم في تطويرها، ولكن بعض هذه العوائق من الصعب تغيرها بسبب طبيعة الدول العربية وهذا ما يفسر عدم نجاح الجهود المبذولة من طرف الدول العربية من أجل تطوير التجارة العربية ومن أهم الأسباب التي تؤثر سلبا على التجارة البينية العربية ما يلي:

---

[1] زراري سميحة، **التجارة العربية البينية كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي**، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نموذج، مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر، 2017،2018، ص54.

[2] عائشة إبراهيم عبيد، مرجع سابق، ص، 116.

1.تباين الأنظمة الاقتصادية للدول العربية فبعضها يهمن عليها النظام الخاص بينما البعض الأخر يهيمن فيها القطاع العام، مما يجعل آلية التعاون والتعامل بين القطاعين غير منتجة وغير فعالة في مجال زيادة التبادل التجاري وبالإضافة إلى ذلك فإن القرارات الاقتصادية والتجارية لمعظم الدول العربية تتأثر بتوجهات حكوماتها بشكل عام.[1]

2.القدرة التنافسية للمنتجات العربية مقارنة بالمنتجات العالمية ضعيفة نسبيا من حيث السعر والجودة والتكاليف، فالمنتجات الأسيوية أكثر تنافسية من حيث السعر والمنتجات الغربية أكثر تنافسية من حيث النوعية مما ينعكس سلبا على انخفاض التجارة البينية فيما بين الدول العربية.

3.تخلف الهياكل التسويقية في معظم الدول العربية والتي تتجلى ببدائية الخدمات التسويقية المتاحة وعدم ملائمتها للمواصفات العالمية المطلوبة من حيث الجودة فضلا عن ضعف توافر المعلومات التسويقية وضعف أساليب الدعاية والترويج.[2]

4. ارتفاع معدلات الحماية والقيود في بعض الدول العربية، بدفع بالمصدرين العرب إلى التصدير إلى أسواق دول آخري تفرض حماية أقل خاصة وأن الدول الصناعية المتقدمة معدلات التعريفة الجمركية فيها منخفضة وبالخصوص على السلع الاستهلاكية.

5.ضعف البنية التحتية في بعض الدول العربية والتي تعرقل تسهيل انسياب التجارة البينية بينها مثل ضعف شبكة المواصلات وعدم استكمال شبكات النقل البري والنقل بالسكك الحديدية بين الدول العربية خاصة بين دول المشرق ودول شمال إفريقيا .إلى جانب عدم وجود أسطول نقل بري وجوي عربي ذو كفاءة عالية مما يؤدي ارتفاع تكلفة النقل وبالتالي ينعكس ذلك على سعر الصادرات البينية التي تصبح أغلى نسبيا مقارنة بأسعار سلع تستورد من الدول الصناعية الكبرى.

6.نقص قابلية التحويل لمعظم العملات العربية مما يطيل إجراءات التحويل الأخرى اللازمة ويعطل سير عمليات التبادل التجاري بين الدول العربية.[3]

قلة السلع المنتجة والتماثل الكبير بين ما ينتج في البلدان العربية (أي أنها منافسة لبعضها البعض) وذلك ناتج عن سياسة الإحلال محل الواردات التي بني على أساسها التصنيع في معظم هذه البلدان بالإضافة إلى تطبيق

---

[1] علي عبابة، **التجارة العربية البينية وآثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2013/2000**مذكرة ماستر، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشهيد جمه لخضر بالوادي، الجزائر ض20.

[2] رياض الاشتر، **التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، مجلة جامعة البحث المجلد 38، العدد 56، 2016، ص، 130.

[3] فرج شعبان، **التجارة والاستثمار البينيات كمدخلين للتكامل الاقتصادي العربي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة حسيبة بن بو علي الشلف الجزائر، 2005، ص، ص، 139- 140.

سياسات حمائية شديدة للصناعات الناشئة والتي أفقدتها الجودة والمواصفات معظمها أنشئ لحاجات أسواق خارج البلدان العربية مثل الصناعات النفطية ومشتقاتها.[1]

[1] كبير سميحة، **أداء التجارة الخارجية العربية والبينية (2001-2000)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر، العدد، 05، ص،ص، 80-81.

خلاصة الفصل الأول:

في ختام هذا الفصل نجد أن التكامل الاقتصادي يتطلب إزالة الحواجز والتنسيق بين اقتصاديات الدول المتكاملة وتوفر عوامل مشتركة سياسية ،اجتماعية، ثقافية، وقدر كافي من التنوع في الموارد الاقتصادية وغيرها من المقومات.وهو يأخذ عدة أشكال انطلاقا من منطقة تفضيلية إلي غاية الاندماج الاقتصادي التام،ومن أجل الوصول إلى أي مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي يستلزم توفر مقومات مختلفة تساعد الدول على تحقيق هذا المسعى وتذليل المعوقات التي تعرقل المسار المنشود.

وتعتبر الدول العربية من أكثر الدول قدرة على إقامة تكامل اقتصادي عربي ناجح نظرا لما تتمتع به من الثروات الطبيعية والمالية والبشرية الضخمة من ناحية، كما يضمها تاريخ مشترك ووحدة اللغة والدين من ناحية أخرى إضافة إلى موقع استراتيجي يمكنها من أن تصبح قوة اقتصادية كبيرة تلعب دورا في الاقتصاد العالمي،إلا أنها تواجه عدة مشاكل ومعوقات سياسية واقتصادية أدت إلى فشل معظم محاولات التكامل الاقتصادي العربي .حيث بات من الضروري جدا على الدول العربية أن تعمل على تنمية وتطوير تجارتها البينة نظرا لأهميتها إذ تعتبر مفتاح للتنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي.وسيتم التطرق في الفصل الثاني إلى واقع التجارة العربية البينية والدور الذي تلعبه في عملية التكامل الاقتصادي العربي.

الفصل الثانـي

واقع ومساهمة التجارة العربية البينية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

تمهيد:

تلعب التجارة الخارجية دورا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية في كثير من الدول العالم، كونها تدعم التوسع في اكتساب أسواق جديدة لتصريف الفائض من المنتجات، وتشبع الرغبات الاستهلاكية المتزايدة للسكان والدول العربية مثل بقية دول العالم إدراكا منها لأهمية التبادل التجاري في دفع مسيرة التكامل الاقتصادي، ومن بين الاهداف الاساسية التي سعت إلى تحقيقها برامج وخطط التعاون الاقتصادي العربي المشترك هي تحرير التجارة الخارجية فيها بينها لزيادة حجم التجارة البينية.

وأمام الظروف الدولية والاقليمية الحالية وما يواجه تنمية التجارة العربية البينية من معوقات أصبح من الضروري على الدول العربية أن تتخذ الخطوات اللازمة لأجل تنميتها ورفع مستواها من خلال تنفيذ كل ما من شأنه أن يعمل على ذلك.

ومن أجل معرفة واقع التجارة العربية البينية ودورها في تعزيز ودفع مسيرة التكامل الاقتصادي العربي إلى الامام سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الإطار العام للتجارة العربية البينية مستندين إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: دراسة التجارة الخارجية العربية.

المبحث الثاني: واقع التجارة البينية للدول العربية.

المبحث الثالث: تقييم واقع التجارة العربية البينية و دورها في تحقيق تكامل الاقتصادي العربي

المبحث الأول: دراسة التجارة الخارجية للدول العربية.

تعتبر التجارة الخارجية منفذ لتصريف الفائض في الإنتاج المحلي ووسيلة لتغير كافة الحاجات الاستهلاكية، كما أنها تعكس الوضع الاقتصادي للدولة، وقدرتها الإنتاجية وتنافسيتها، كما تساهم في الحصول على العملات الأجنبية وتشكل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي. ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى: أداء التجارة الخارجية العربية واتجاه التجارة الإجمالية العربية والهيكل السلعي للتجارة العربية الإجمالية.

المطلب الأول:التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية

الفرع الأول:تتطور التجارة الخارجية العربية.

تعتمد الدول العربية في صادراتها بشكل كبير على المواد الخام والوقود المعدني والتي تساهم بأكثر من 70% من حصيلة الصادرات والتي قد تصل إلى 90% بالنسبة للدول العربية الغنية بالنفط حيث أن الدول العربية تنقسم إلى مجموعتين مجموعة الدول المصدرة للمحروقات ومجموعة الأقطار العربية الأخرى إلا أن تجارة كلتا المجموعتين تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار المحروقات.

الجدول (01): التجارة الخارجية العربية الاجمالية (2013-2017)

	القيمة (مليار دولار امريكي)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي (2013-2017%)
	2013	2014	2015	2016	2017 *	2013	2014	2015	2016	2017	
الصادرات العربية	1312.2	1244.6	853.5	785.6	955.5	-0.2	-5.7	31.4	-0.8	21.6	-15.9
الواردات العربية	875.6	910.5	852.0	794.4	808.1	7.3	4.0	-6.4	-6.8	1.7	-3.1
الصادرات العالمية	18784.0	18935.0	16482.0	16843.3	17730.0	2.1	0.8	-13.0	2.2	5.3	-3.6
الواردات العالمية	18874.0	19024.0	16766.0	17169.9	18024.0	1.4	0.8	-11.9	2.4	5.0	-3.1

المصدر: صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي الموحد 2018 ،الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية، ص 154.

الشكل رقم (2): التجارة الخارجية العربية الإجمالية للفترة (2013-2017)القيمة بالمليار دولار.

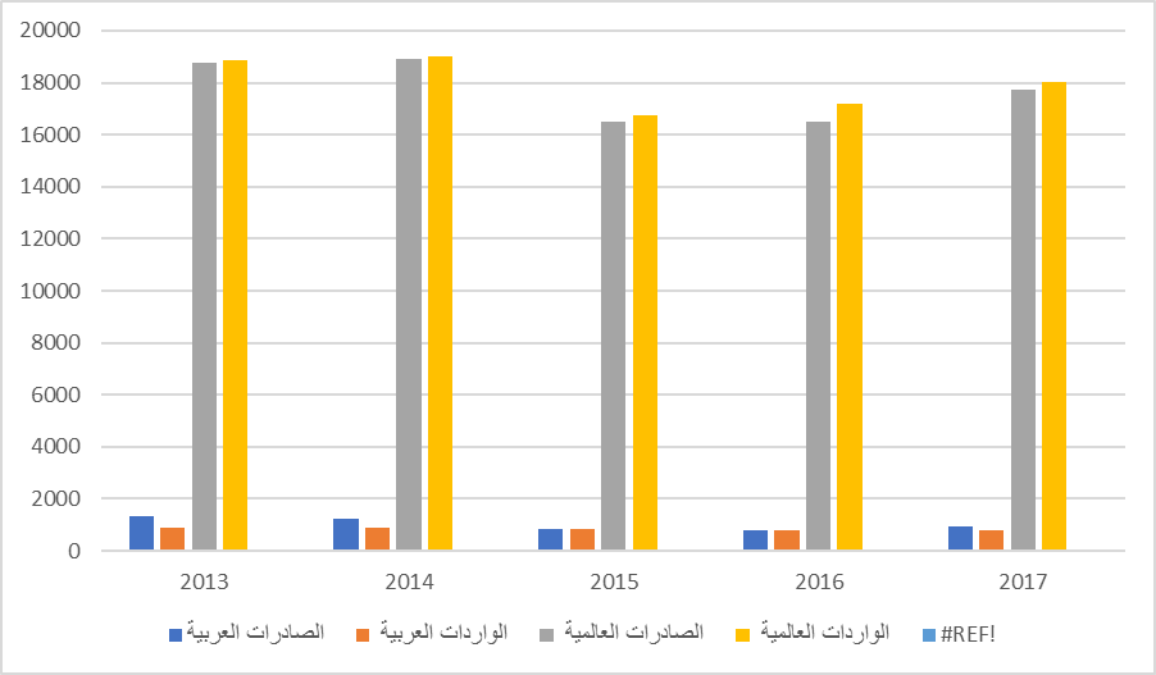

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

ارتفعت قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية عام 2017 بنسبة بلغت 21.6% بفضل تحسن أسعار النفط العالمية لتبلغ قيمتها 9555.5 مليار دولار مقارنة مع نحو 785.6 في عام مما أثر في وزن الصادرات الاجمالية العربية من قيمة الصادرات العالمية لتبلغ نحو 5.4% في عام 2017 مقابل 4.7% خلال العام السابق.

كما ارتفعت قيمة الواردات السلعية الاجمالية العربية بنحو 1.7% لتبلغ 808.1 مليار دولار خلال عام 2017 مقارنة بنحو 794.4 مليار دولار في العام السابق ومن ثم لم يحدث تغير كبير في وزن الواردات الاجمالية العربية الى اجمالي الواردات العالمية ويرجع هذا الارتفاع المحدود في قيمة الواردات الى تأثر مستويات الطلب المحلي لمحاولة عدد من الدول تقليص مستوى الانفاق العام وايضا سبب السياسات التقشفية التي اتبعها بعض الدول العربية النفطية وكذلك انعكاس الانخفاض أسعار الصرف في عدد من الدول العربية التي تنفذ برامج إصلاح اقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي. (الجدول رقم01) ،(الشكل رقم1)

الشكل رقم(3) : التجارة الخارجية الاجمالية للدول العربية 2017

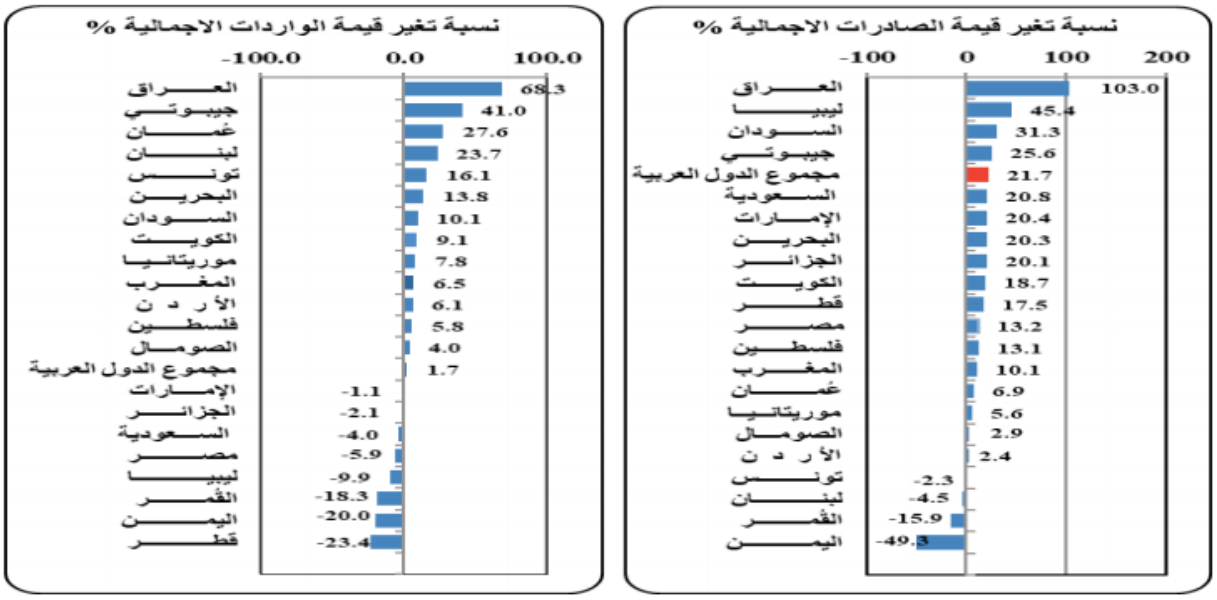

المصدر :صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي الموحد 2018، الفصل الثامن ، التجارة الخارجية للدول العربية، ص155 .

أما على صعيد أداء التجارة الخارجية للدول العربية فرادى عام 2017 فقد ارتفعت قيمة صادرات معظم الدول العربية النفطية وغير النفطية ، فيما يتعلق بالدول المصدرة للنفط فقد حققت نسبة ارتفاع متباينة فارتفعت في العراق لتبلغ 57.6 مليار دولار ،كما وصلت نسبة الارتفاع في ليبيا إلى نحو 45.4 بالمائة ، كما وصلت إلى 20.8 بالمائة بالسعودية ، ونحو 20.4 بالمائة في الإمارات .وحققت الكويت ، قطر، ما نسبته 18.7في المائة و17.5 على التوالي .أما اليمن فهي الدواة النفطية الوحيدة التي حققت انخفاضا في الصادرات عام 2017 حيث بلغت نسبة الانخفاض 49.3 بالمائة وذلك بسبب التطورات المحلية التي تمر بها.

أما الدول الغير نفطية ،فقد حققت هي الأخرى ،حققت ارتفاعا في قيم صادراتها وذلك لعدة عوامل يأتي في مقدمتها تحسن أداء الاقتصاد العالمي،خاصة منطقة اليورو الشريك التجاري الأول لتلك الدول،حيث بلغت نسبة الارتفاع في صادرات السودان 31.3 بالمائة ، تلتها جيبوتي بنسبة ارتفاع بلغت 25.6 بالمائة بينما حققت صادرات مصر ارتفاعا بلغت نسبته 13.2 بالمائة وموريتانيا بنسبة 2.3 بالمائة .

وفي ما يخص أداء الواردات السلعية للدول العربية لعام 2017 فقد ارتفعت قيمة الواردات في الدول العربية بشكل عام بنسبة 1.7 في المائة ، وانقسمت الدول العربية مابين دول انخفضت وارداتها ويبلغ عددها ثمانية دول وجاءت على رأسها قطر بنسبة انخفاض بلغت 23.4 بالمائة تلتها اليمن بنسبة تراجع 20.0 بالمائة ،ثم

جزر القمر بنسبة 18.3 بالمائة وليبيا بحوالي 9.9 بالمائة ومصر بنحو 5.9 بالمائة والسعودية والجزائر والإمارات بنحو 4.0 بالمائة ،2.1 بالمائة ،1.1 بالمائة على التوالي.

في المقابل شهدت دول أخرى ارتفاعا في وارداتها وتأتي في مقدمتها العراق بنسبة ارتفاع بلغت 68.3 بالمائة، تلتها جيبوتي بنسبة قدرها 41 بالمائة ،ثم سلطنة عمان بنحو 27.6 بالمائة ولبنان بنحو 23.7 بالمائة بينما حققت كل من تونس ، البحرين ،السودان ،والكويت ارتفاعا في قيمة وارداتها بنسبة 16.1 بالمائة ،13.8 بالمائة،10.1 بالمائة و9.1 بالمائة على التوالي .بينما حققت موريتانيا هي الأخرى حققت ارتفاعا بنسبة 7.8 بالمائة، الأردن 6.1 بالمائة ،والصومال 4.0 بالمائة. (الشكل رقم 03).

الفرع الثاني : اتجاه التجارة السلعية الاجمالية العربية

رغم الاتجاهات العالمية نحو العودة إلى الحمائية إلا أن التجارة السلعية العالمي شهدت انتعاش مخالف لكافة التوقعات فقد، ارتفعت قيمة الصادرات العربية بنسبة 21.6% مقارنة مع مستوياتها السابقة خلال 2016 جاء هذا الارتفاع نتيجة الارتفاع الصادرات السلعية العربية المتجهة إلى كافة التجمعات الاقتصادية بنسب متفاوتة تراوحت بين 6.4% للاتحاد الاوربي 11.6% للولايات المتحدة واليابان بنسبة 15.9% والصين بنحو 15.3% وباقي دول أسيا ما نسبته 17.4% بينما ارتفعت لباقي دول العالم بنحو 43% وسجلت الصادرات العربية البينية ارتفاعا بنسبة 10.5% مقارنة بالعام السابق.

الجدول رقم(02): اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين (2017)

الشركاء التجاريين	المساهمة في الصادرات العربية (%)	المساهمة في الواردات العربية
الدول العربية	%11.1	13.9
الاتحاد الأوروبي	11.0	27.4
الولايات المتحدة	4.3	8.3
اليابان	6.2	3.1
الصين	9.5	15.4
باقي دول اسيا	25.6	18.9
باقي دول العالم	32.3	12.5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على صندوق النقد العربي التقرير الاقتصادي الموحد 2018، الفصل الثامن التجارة الخارجية للدول العربية ص، 156.

فيما يتعلق بمساهمة حصص مختلف الشركاء التجاريين الرئيسيين في الصادرات العربية ارتفعت حصة باقي دول العالم لتبلغ 32.3% في حين انخفضت حصة كل من الاتحاد الاوربي والدول العربية والولايات المتحدة لتبلغ 11% و 4.3% على التوالي، كما تراجعت حصة كل من اليابان والصين لتبلغ حوالي 6.2% و 9.5% على الترتيب خلال 2017 فيما يتعلق بالواردات السلعية العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين خلال عام 2017، فقد انخفضت الواردات بنسب ضئيلة مع معظم الشركاء التجاريين حيث سجلت انخفاضا مع كل من الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة واليابان والصين، في حين حققت الواردات ارتفاعا مع كل من الدول العربية وبقية دول العالم بنسب بلغت 9.4% و 10.6% ونتيجة لتلك التغيرات سجلت واردات الدول العربية عام 2017 نسبة ارتفاع بلغت 1.7 مقارنة بالعام السابق.(الجدول رقم02).

الفرع الثالث :تجارة السلع والخدمات العربية

الجدول رقم 03: تطور التجارة العربية للسلع والخدمات بالمليار دولار

البيان	متوسط 2000-2013	2014	2015	2016	متوسط معدل التغير 2014-2016 %
الصادرات العربية (للسلع والخدمات)	781	1.379	1.007	933	-12.2
الصادرات العالمية (السلع والخدمات)	15.047	23.125	20.559	21.023	-3.1
الصادرات العربية/الصادرات العالمية%	5.2	6	4.9	4.4	-9.4
الواردات العربية (للسلع والخدمات)	591	1.140	1.068	1.000	-4.3
الواردات العالمية للسلع والخدمات	14.904	23.769	20.951	21.410	-3.4
الواردات العربية الواردات العالمية%	4.0	4.8	5.1	4.7	-0.9
إجمالي التجارة العربية	1.372	2.5.9	2.075	1.933	-8.5
إجمالي التجارة العالمية	9.951	46.894	41.511	42.433	-3.3
التجارة العربية/ التجارة العالمية%	4.6	5.4	5.0	4.6	5.3

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات نشرة ضمان الاستثمار التجارة الخارجية العربية مؤشرات الاداء والتطور العدد2، 2017، ص، 11.

تأثرت تجارة السلع والخدمات للدول العربية بتراجع أسعار النفط ما بين عامي 2014 و 2016 حيث تراجعت بمعدل 8.5% أي من 2519 مليار دولار عام 2014 إلى 1933 مليار دولار عام 2016 (الجدول رقم4)، وجاء هذا التراجع مواكبا لنسبة الهبوط التي شهدتها تجارة السلع والخدمات على المستوى العالمي بمتوسط معدل نمو سلبي سنوي بلغ 3.1% من نحو 23.1 تريليون دولار عام 2016 في المقابل تحول الفائض التجاري الاجمالي العربي من 238، مليار دولار إلى عجز بقيمة 66 مليار دولار خلال نفس الفترة بنسبة هبوط 165% ثم شهدت حصة التجارة العربية من السلع والخدمات من إجمالي التجارة العالمية انخفاضا من نحو 5.4% عام 2014 إلى نحو 4.6% عام 2016.

وقد جاء هذا التراجع في حجم تجارة السلع والخدمات العربية نتيجة تتراجع حجم واردات السلع والخدمات العربية بمتوسط سنوي بلغ 4.3% من 1140 مليار دولار عام 2014 إلى 1000 مليار دولار عام 2016 وكذلك لتراجع حجم صادرات السلع والخدمات العربية بمتوسط سنوي بلغ 12.2% أي من 1379 مليار دولار إلى 933 مليار دولار خلال نفس الفترة (الجدول رقم03)[1]

الجدول رقم 04: تطور صادرات السلع والخدمات بالمليار دولار حسب الترتيب التنازلي لعام 2016.

الدولة	متوسط 2000-2013	2014	2015	2016	متوسط معدل التغيير 2014-2016%
الامارات	182.4	366.9	327.7	331.2	-3.4
السعودية	220.1	355.0	2.8.0	198.3	-17.6
قطر	55.5	140.2	92.3	75.9	-18.5
العراق	//	97.0	62.8	55.4	-17.0
الكويت	64.7	110.7	61.2	55.3	-20.7
مصر	33.5	43.6	43.9	34.8	-7.2
المغرب	20.1	35.8	33.3	34.1	-1.6
الجزائر	50.3	63.5	38.0	32.6	-19.9
سلطنة عمان	28.7	56.9	39.2	30.8	-18.5
البحرين	18.7	32.1	25.6	23.8	-9.5
لبنان	15.2	19.3	19.7	19.7	0.8
تونس	16.9	21.7	17.5	16.9	//
الأردن	9.0	15.5	14.1	13.6	-4.4

السودان	6.7	6.5	5.4	5.2	−7.0
فلسطين	1.1	2.2	2.3	2.4	//
موريطانيا	1.4	2.1	1.6	1.7	−7.4
اليمن	7.0	9.3	3.9	0.9	−54.1
جيبوتي	0.3	0.5	0.6	0.7	8.9
إجمالي الدول العربية	780.6	1.378.7	1.007.2	933.2	−12.2

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،نشرة ضمان الاستثمار ، التجارة الخارجية العربية مؤشرات الأداء والتطور ،العدد 2 ،2017 ،ص ، 12 .

المطلب الثاني: الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية.

يتكون الهيكل السلعي للتجارة العربية الاجمالية أساسا من السلع الزراعية الوقود والمعادن، المصنوعات وسلع غير مصنفة وذلك لضعف تنوع الهيكل الاقتصادي لها واعتماد الدول المنتجة للمحروقات على مورد واحد

الجدول رقم 05: الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الاجمالية 2011-2017.

	هياكل الصادرات %							هيكل الواردات %						
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017*	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الوقود والمعادن	73.6	76.5	73.7	69.6	62.2	58.7	60.1	13.8	16.1	16.4	15.9	15.0	13.2	13.8
السلع الزراعية	3.7	4.9	5.2	4.9	4.7	7.8	7.7	18.7	19.9	20.1	20.8	19.0	19.2	18.9
المصنوعات	18.0	15.9	19.8	25.1	29.2	30.7	30.5	64.0	62.8	62.7	60.8	63.5	65.9	66.1
المواد الكيماوية	6.1	6.0	7.8	13.8	12.4	10.8	9.8	10.1	9.8	9.1	10.6	8.6	8.8	8.6
مصنوعات أساسية	4.9	3.8	5.8	4.3	4.8	5.8	5.9	19.3	16.5	17.6	17.5	19.1	18.5	18.3
الات ومعدات نقل	4.7	3.1	3.5	4.5	5.6	7.1	6.9	28.0	29.3	28.6	26.2	28.3	30.5	30.4
مصنوعة متنوعة أخرى	2.4	3.0	2.6	24	6.4	7.0	7.9	6.6	7.2	7.4	6.4	7.5	8.1	8.8
سلع غير مصنعة	4.6	2.7	1.7	0.4	4.0	2.4	2.0	3.5	1.2	1.3	2.1	2.5	2.1	1.5
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على أعداد مختلفة من صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد ،الفصل الثامن ،التجارة الخارجية للدول.

استأثرت فئة الوقود والمعادن على الحصة الاعلى في الصادرات الاجمالية العربية وقد ساهم ارتفاع أسعار النفط في ارتفاع حصتها من إجمالي الصادرات حيث ارتفعت مساهمتها في هيكل الصادرات السلعية العربية من 58.7% عام 2016 لنحو 60.1 في المائة عام 2017 اما حصة المصنوعات فقد شهدت انخفاضا محدود الأصل إلى 30.5% مقابل 30.7% في العام السابق، أما على مستوى المصنوعات فقد استأثرت المواد الكيماوية بنسبة 9.8% من جملة الصادرات في عام 2017، تلتها المصنوعات الاساسية بنسبة 7.9% والآلات ومعدات النقل بنسبة 6.9% ثم المصنوعات الاساسية بنسبة 5.9% من قيمة الصادرات العربية.

أما صادرات السلع الزراعية فق انخفضت مساهمتها قليلا لتبلغ نسبتها 7.7% مقارنة بنسبة 7.8% في عام 2016 كما انخفض حصة الصادرات من السلع غير المصنعة إلى 2.0% مقارنة ب 2.4% في عام 2016.

أما بالنسبة للهيكل السلعي للموارادات الاجمالية العربية تشير البيانات أن فئة المصنوعات شهدت ارتفاعا ومن ثم حافظت على المرتبة الاولى في الواردات العربية حيث استحوذت على نسبة 66.1% من إجمالي الواردات العربية مقارنة بنسبة 65.9% عام 2016، وضمن فئة المصنوعات استأثرت الآلات ومعدات النقل بالمركز الاول مع ثبات نسبتي في حصتها من الواردات الاجمالية لتصل إلى نحو 30.4% مقارنة بنسبة 30.5% في عام 2016 تلتها في المركز الثاني المصنوعات الاساسية واستأثرت بحصة بلغت 18.3% من الواردات الاجمالية عام 2017 مقابل 18.5% في عام 2016 أما حصة المصنوعات المتنوعة الاخرى فقد سجلت ارتفاعا طفيفا لتبلغ حصتها 8.8 بالمائة عام 2016 لنحو 8.6% عام 2017.

بالمقابل ارتفعت حصة الوقود والمعادن إلى 13.8% عام 2017 مقارنة بنسبة 13.2% عام 2016، وفيما يتعلق بفئة السلع الزراعية فقد شهدت انخفاضا طفيفا في حصتها لتمثل 18.9% مقارنة بنسبة 19.2% في عام 2016 وهذا يرجع لانخفاض واردات الدول العربية منها في ظل تحسين ظروف الإنتاج الزراعي بالدولالعربيةعام2017،[1](الجدول رقم05)و(الشكل رقم04).

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، الفصل الثامن التجارة الخارجية للدول العربية، ص، 157.

شكل رقم(04): الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الاجمالية 2017.

هيكل الصادرات %

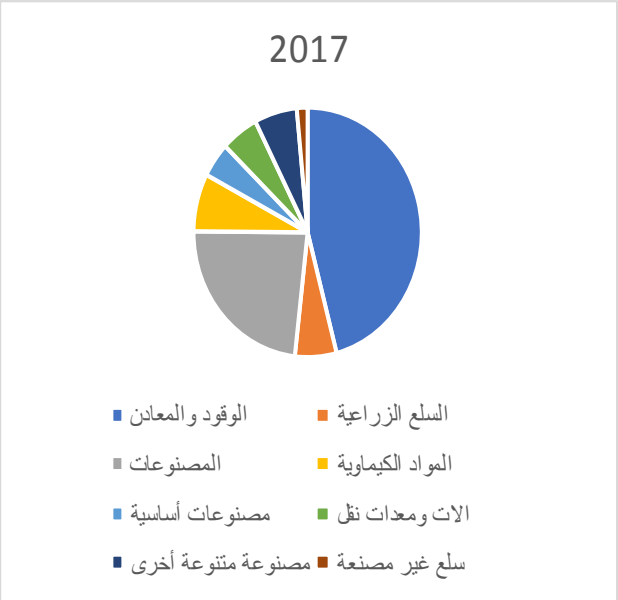

هيكل الواردات%

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول.

المبحث الثاني:تحليل التجارة البينية للدول العربية

سنحاول في هذا المبحث دراسة التجارة البينية للدول العربية من خلال الصادرات والواردات البينية للسلع والخدمات.

المطلب الأول: دراسة التجارة العربية البينية السلعية.

شهدت التجارة العربية للسلع والخدمات نمو واضحا خلال السنوات القليلة الماضية وتجاوزت منذ عام 2011 حاجز التريليون دولار لتستقر حول حصة تبلغ 4.7% من التجارة العالمية إلا أن هذا النمو الكمي يعود في معظمه إلى ارتفاع عائدات تصدير النفط.

شهدت تجارة السلع والخدمات في الدول العربية نمو عام 2017 بنسبة 8.4 % مقارنة بعام 2016 لتبلغ قيمتها 2092 مليار دولار وخلال عام استقرت تجارة الدول العربية من السلع والخدمات عند نحو 4.7% من إجمالي تجارة العالم من السلع والخدمات والبالغ حجمها 45 تريليون دولار (مجموع الصادرات والواردات) وذلك مقارنة بالعام السابق حيث تصدر مجموعة الدول العربية خدمات بقيمة 202 مليار دولار، بحصة 3.8% من الاجمالي العالمي وهو ما أدى إلى تراجع العجز في ميزان تجارة الخدمات بمعدل 5.8% لعام 2017.[1]

الفرع الأول:أداء التجارة البينية السلعية.

سجلت التجارة السلعية للدول العربية نمو كبيرا تجاوز 17% لتبلغ في مجملها 1740.5% مليار دولار عام 2017 وذلك كمحصلة لنحو حجم الصادرات السلعية إلى 926.4 مليار دولار والواردات السلعية إلى 814.1 مليار دولار.

وتمثل التجارة العربية السلعية 4.9% من إجمالي التجارة السلعية في العالم والتي يقدر حجمها بنحو 35.6 تريليون دولار كما تمثل الصادرات العربية 5.2% من مجمل صادرات العالم فيما تمثل الواردات 4.6% من مجمل الواردات العالمية السلعية.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات نشرة ضمان الاستثمار،التجارة الخارجية العربية مؤشرات الأداء والتطور، العدد 1، 2019، ص، ص، 5، 8.

الجدول رقم06: أداء التجارة العربية البينية (2017-2013).

	القيمة (مليار دولار)					معدل التغير السنوي %					معدل التغير السنوي (2013-2017)%
	2013	2014	2015	2016	2017	2013	2014	2015	2016	2017	
متوسط التجارة العربية البينية	119.4	121.5	110.3	99.4	109.3	7.4	1.8	-9.2	-9.9	9.9	-5.9
الصادرات البينية العربية	116.1	120.1	105.9	96.3	106.5	3.9	3.4	-11.8	-9.1	10.5	-6.0
الواردات البينية العربية	122.6	123.0	114.7	102.5	112.1	10.8	0.3	-6.7	-10.7	9.4	-4.8

متوسط التجارة العربية البينية= (الصادرات + الواردات) / 2

المصدر: صندوق النقدي العربي، التقرير الإحصائي الموحد2018، الفصل الثامن التجارة الخارجية للدول العربية ص 160.

تحسن أداء التجارة الخارجية العربية السلعية البينية في ظل الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط العالمية خلال 2017، بينما تواصل تأثر حركة التجارة بين الدول العربية بالظروف الداخلية التي تشهيها بعض دول المنطقة.

نتيجة لهذه التطورات ارتفعت قيمة التجارة العربية البينية خلال عام 2017 بنسبة بلغت حوالي 11.6% لتصل إلى نحو 218.6 مليار دولار مقابل حوالي 195.8 مليار دولار محققة خلال العام السابق يرجع ذلك إلى زيادة الصادرات البينية للدول العربية بنسبة قدرها 10.5% لتبلغ حوالي 106.5 مليار دولار، مقارنة مع نحو 96.3 مليار دولار مسجلة عام 2016 كما ارتفعت الواردات البينية للدول العربية بنسبة باغت حوالي 9.4% لتسجل نحو 112.1 مليار دولار خلال عام2017(الجدول رقم06).

الشكل رقم(05) : نسب تغير التجارة العربية البينية

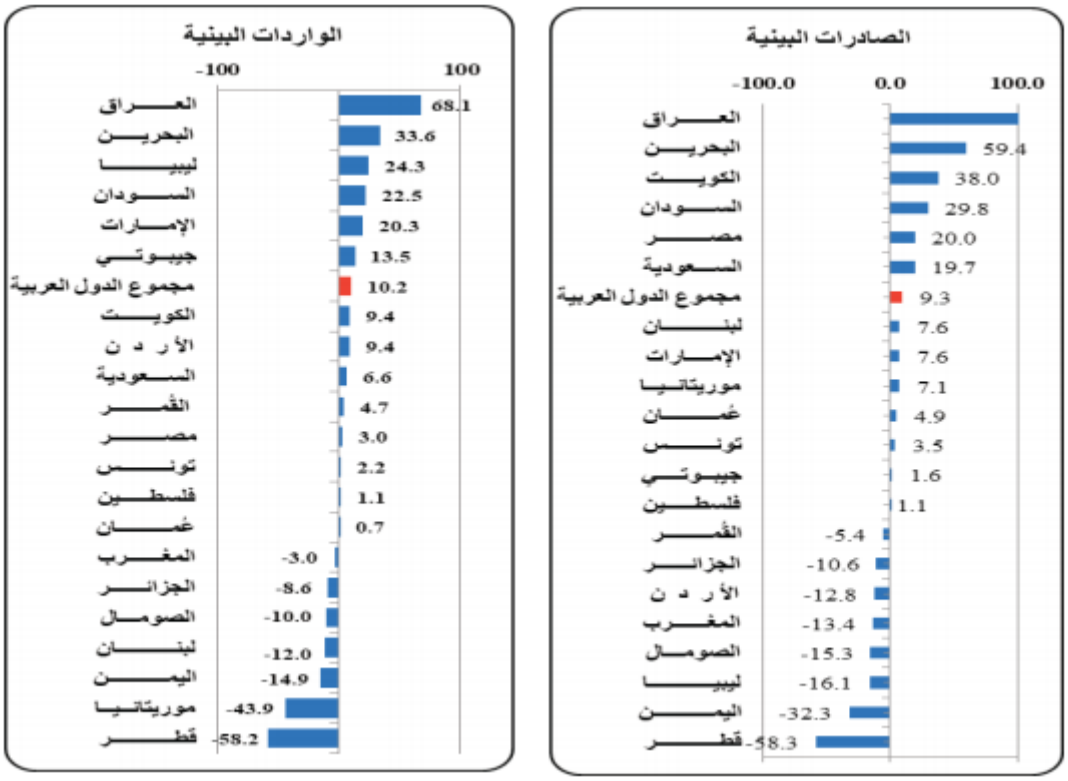

المصدر: صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي الموحد 2018 ،الفصل الثامن ،التجارة الخارجية للدول العربية ،ص، 161.

أما على مستوى الدول العربية كل على حدى زادت قيمة الصادرات البينية السلعية بنسبة تفاوت بين 1.1% في فلسطين ونحو 105.3% في العراق.

كما ارتفعت الصادرات البينية في كل من البحرين والكويت بنحو 59.4% و39.0% على التوالي.

أما عن الصادرات في كل من السودان، مصر والسعودية فقد ارتفعت بنسب بلغت نحو 29.8% و20.0% و19.7% على الترتيب كما سجلت كل من لبنان الامارات موريتانيا عمان تونس وجيبوتي ارتفاعا في صادراتها البينية بمعدلات تباين بين 1.6% و7.6% خلال عام 2017.

في حين تراجعت الصادرات البينية في كل من الاردن بنحو 3.1% وقطر بنحو 58.3%.(الشكل رقم 05).

الفرع الثاني: التجارة البينية للبترول الخام والنفط.

تركزت الصادرات البينية للبترول الخام خلال عام 2017 في أربعة دول مصدرة رئيسية إلى بقية الدول العربية، هي السعودية، الكويت، الامارات، والجزائر، في حين تستحوذ كل من مصر والأردن على حصة قدرها 68.4% من الواردات البينية الاجمالية للبترول الخام.

الجدول رقم 07: التجارة البينية للبترول الخام

	2013	2014	2015	2016	2017
قيمة التجارة البينية للبترول الخام مليون دولار	9.539	8.135	7.492	6.580	5.095
حصة التجارة البينية للبترول الخام في متوسط قيمة التجارة البينية العربية %	8.0	6.7	6.4	6.4	4.7

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية، ص 168.

الشكل رقم (06): حصة الصادرات والواردات العربية البينية من البترول الخام لبعض الدول (2017)

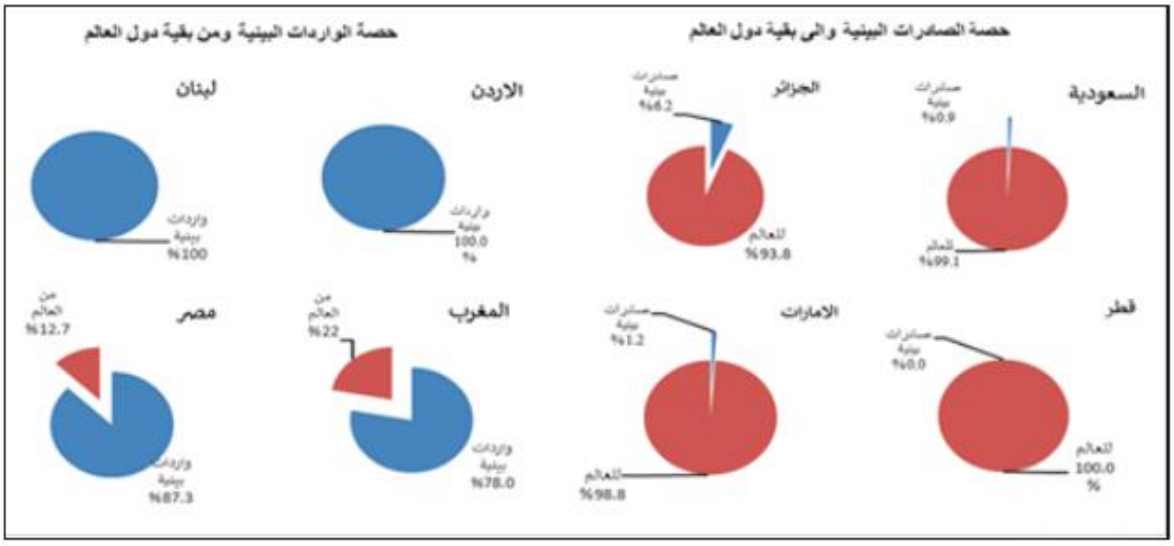

المصدر:صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد 2018 ،الفصل الثامن ،التجارة الخارجية للدول العربية ،ص،168.

تمثل نسبة مساهمة الصادرات البينية للبترول الخام حصة طفيفة في اجمالي الصادرات العربية للبترول الخام، فبالنسبة للدول المصدرة الرئيسية للبترول الخام بلغت هذه الحصة نحو 0.9% من إجمالي صادرات السعودية للبترول الخام، و6.2% بالنسبة للجزائر، و1.2% بالنسبة للإمارات.

أما بالنسبة لحصة الواردات البينية النفطية في اجمالي الواردات من البترول الخام للدول العربية المستوردة للنفط، فإن الأردن ولبنان يستوفون جميع احتياجاتهم من البترول الخام من الدول العربية، في حين بلغت واردات مصر والمغرب من البترول الخام من الدول العربية خلال 2017 حصة قدرها 87.3% و78% من إجمالي وارداتهما النفطية.(الجدول رقم 07) و (الشكل رقم 05)

الجدول رقم 08: حصة واردات النفط الخام البينية من اجمالي الواردات العربية البينية لبعض الدول العربية.

	واردات النفط الخام البينية (مليون دولار أمريكي)	اجمالي الواردات العربية البينية (مليون دولار أمريكي)	النسبة المئوية من اجمالي الواردات البينية (%)
الأردن	1.063	4.897	21.7
لبنان	555.1	2.294	24.2
مصر	2.422	9.830	24.6
المغرب	695	2.855	24.3

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية، ص 162.

– يستحوذ النفط الخام على حصة ملموسة في اجمالي الواردات البينية لبعض الدول العربية، فقد بلغ نصيب الواردات البينية من النفط الخام لكل من مصر والمغرب ولبنان والأردن حوالي 24.6% و24.3% و24.2% و21.7% على الترتيب من قيمة وارداتها البينية في عام 2017، (الجدول رقم08)

المطلب الثاني: تنافسية الصادرات السلعية العربية.

تعدّ قضية تنمية الصادرات العربية وتحسين تنافسيتها في الأسواق العالمية من أهم القضايا التي تواجه الدول العربية خاصة مع انخفاض نسبة مساهمة التجارة العربية في التجارة العالمية، كما تزداد أهمية تنمية الصادرات في ضوء الدور الحيوي الذي تلعبه في زيادة الإنتاج المحلي والتشغيل وتوفير النقد الأجنبي، وتحسين وضع ميزان المدفوعات مما يسهم في خفض الدين الخارجي، ويعدّ الارتقاء بالتنافسية أحد أهم الآليات لتنمية

الصادرات، من هنا فسوف يتم تتبع التطور في مؤشرات التنوع والتركز الخاصة بالصادرات العربية وذلك على النحو التالي:

مؤشر التنوع Diversification Index: والذي يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في اجمالي صادراتها الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و1 بحيث كلما اقترب المؤشر من 0 كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية. [1]

مؤشر تركز الصادرات Concentration Index: (مؤشر هيرفندال – هيرشمان): يقيس المؤشر مدى تركز الصادرات السلعية للدولة وتنحصر قيمته بين الصفر والواحد، حيث تعني القيمة 1 التركز التام للصادرات، أي أن الدولة المصدرة تعتمد في صادراتها على عدد محدد من السلع. [2]

مؤشر كفاءة التجارة Tradperformance Index: يبين مؤشر التمكن التجاري الوارد في تقرير دولي ترتيب الدول العربية من حيث كفاءة التجارة بين 136 دولة في العالم.

ويتضمن هذا المؤشر سبعة عناصر أساسية تشمل كل من الاستيراد إلى السوق المحلي، والتصدير إلى الخارج، وكفاءة وشفافية إدارة الحدود، ونوعية البنى التحتية للنقل، ونوعية خدمات النقل، واستخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والبيئة التشغيلية. [3]

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2016، الفصل الثامن، **التجارة الخارجية للدول العربية**، ص 146.

[2] جمال قاسم حسن، محمد إسماعيل، **تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، 2012، ص 21.

[3] زراري سميحة، مرجع سابق، ص 74.

الجدول رقم 09: تنافسية الصادرات العربية مؤشر التركز والتنوع السلعي لصادرات الدول العربية ودول مختارة أخرى (2012-2016)

الدول	2012			2016		
	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع
الأردن	234	0.164	0.623	213	0.164	0.651
الامارات	259	0.429	0.553	259	0.227	0.543
البحرين	234	0.353	0.698	214	0.320	0.678
تونس	226	0.157	0.53	215	0.134	0.519
الجزائر	98	0.54	0.724	93	0.489	0.816
جيبوتي	85	0.239	0.616	83	0.224	0.690
السعودية	254	0.756	0.747	252	0.593	0.780
السودان	84	0.534	0.793	66	0.648	0.856
الصومال	51	0.659	0.748	36	0.448	0.753
العراق	133	0.981	0.88	119	0.937	0.909
عمان	223	0.541	0.665	212	0.506	0.753
فلسطين	136	0.182	0.63	156	0.185	0.675
قطر	233	0.523	0.768	160	0.400	0.834
جزر القمر	6	0.542	0.768	15	0.683	0.795
الكويت	233	0.743	0.777	223	0.627	0.823
لبنان	227	0.189	0.643	232	0.113	0.586
ليبيا	140	0.821	0.784	113	0.542	0.832

مصر	242	0.178	0.539	238	0.154	0.581
المغرب	229	0.16	0.653	225	0.175	0.677
موريتانيا	88	0.506	0.835	80	0.360	0.834
اليمن	192	0.59	0.737	129	0.349	0.770
ماليزيا	254	0.164	0.455	253	0.174	0.442
سنغافورة	249	0.246	0.496	254	0.240	0.474
كوريا	248	0.147	0.462	249	0.144	0.426
العالم	260	0.089	0.000	260	0.062	0.000

المصدر: صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي الموحد 2018،الفصل الثامن،التجارة الخارجية لدول العربية ص 159 .

يشير تتبع تطور مؤشرات التنافسية من حيث مؤشر التركيز أو مؤشر التنوع في الدول العربية لعام 2016 مقارنة بعام 2012، إلى وجود اتجاه نحو التحسن على مدى الزمن. الشكل رقم:

أما عن أداء الدولة العربية منفردة فيلاحظ ارتفاع قيمة مؤشر التنوع في الدول العربية المصدرة للنفط وكذلك المصدرة للمواد الأولية، حيث حقق العراق العربية المصدرة للنفط وكذلك المصدرة للمواد الأولية، حيث حقق العراق أعلى قيمة في مؤشري التركيز والتنوع معا في عام 2016 بلغت 0.937 و0.909 على التوالي، وكذلك الأمر بالنسبة لجزر القمر 0.638 و0.795 والسودان 0.648 و0.856، الكويت 0.627 و0.823.

كما حققت دولة الإمارات أفضل قيمة في مؤشر التركز لعام 2016 بلغت 0.227، وهي بذلك تأتي في وضع أفضل من سنغافورة التي حققت 0.240 في نفس العام 2016.

كما جاءت قيمة مؤشر التركز لكل من تونس ولبنان 0.134، 0.113 على التوالي وهي أفضل من أداء كوريا الجنوبية التي حققت 0.144. (الجدول رقم09) و(الشكل رقم 06)

الشكل رقم(07):مؤشر التركز والتنوع للدول العربية مقارنة بالدول النامية والعالم2016

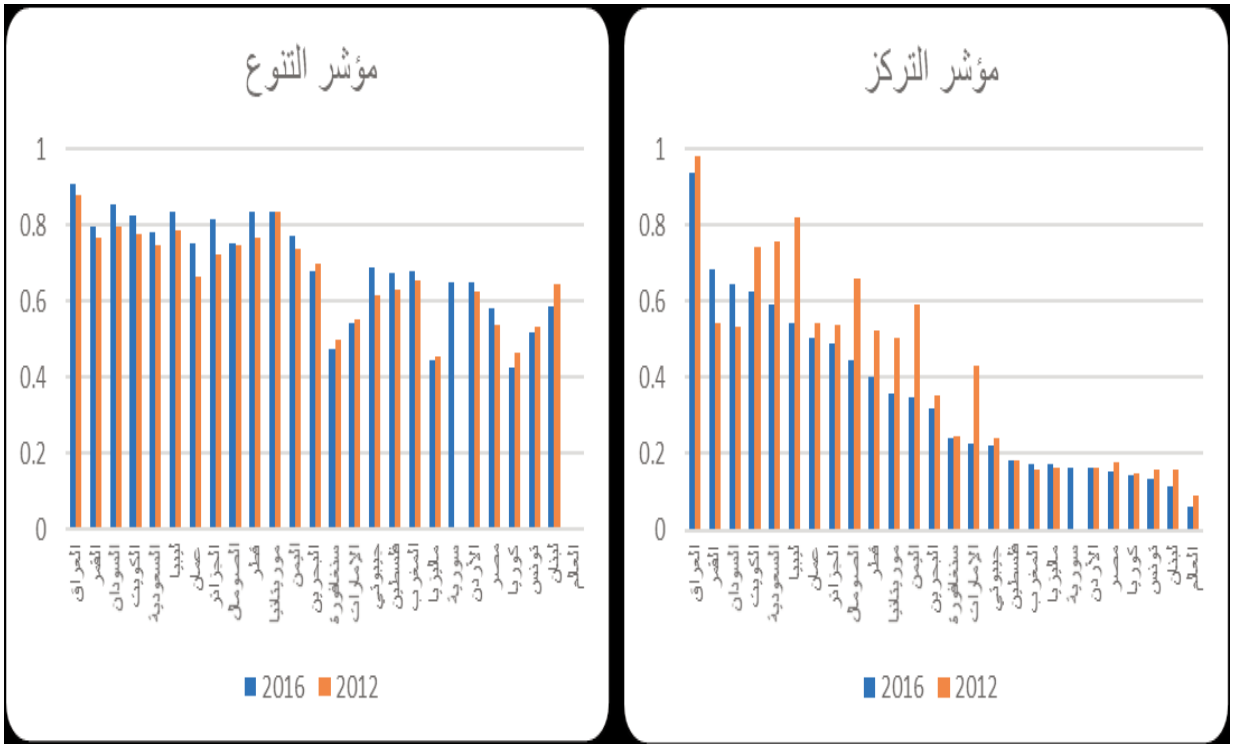

المصدر: صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي الموحد 2018،الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية، ص 159

الجدول رقم 10: ترتيب الدول العربية في مؤشر التمكن التجاري بين 136 دولة (2016)

الدول	المرتبة بين الدول العربية	المرتبة بين 136 دولة	مؤشر التمكن التجاري
الامارات	1	23	5.2
البحرين	2	42	4.8
قطر	3	43	4.8
الأردن	4	45	4.7
عمان	5	46	4.7
المغرب	6	49	4.6
السعودية	7	67	4.3
الكويت	8	87	4.1
لبنان	9	90	4.0

تونس	10	91	4.0
مصر	11	116	3.7
الجزائر	12	121	3.5
اليمن	13	134	2.9

المصدر: the global enabling trade report 2016, enabling trade rankinges world economic frum

أما فيما يخص مؤشر كفاءة التجارة، يظهر الجدول التالي تقدم الامارات على مجموعة الدول العربية، حيث تحتل المرتبة 23 عالميا، بفضل البنى التحتية المتطورة للموانئ والمطارات والطرق، وتحل البحرين في المرتبة الثانية عربيا وفي المرتبة 42 عالميا، وتليها في المراتب العالمية قطر في المرتبة 43، ثم الأردن في المرتبة 45، فعمان في المرتبة 46 ثم المغرب في المرتبة 49 والسعودية في المرتبة 67(الجدول رقم 10).

المطلب الثالث: التجارة البينية السلعية للتجمعات العربية

الجدول رقم 11: مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الاجمالية للتجمعات العربية (2013 – 2017)

التجمعات العربية	التجارة البينية										
	قيمة الصادرات البينية					معدل التغير 2017 %	قيمة الواردات البينية					معدل التغير 2017 %
	2013	2014	2015	2016	2017		2013	2014	2015	2016	2017	
منطقة التجارة الحرة العربية	110.502	118.462	105.513	93.776	103.666	8.0	111.312	118.353	108.534	106.895	109.924	2.8
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	57.506	61.105	57.568	52.909	57.942	8.4	45.674	51.368	52.557	59.748	52.871	-11.5
اتحاد دول المغرب العربي	4.325	5.053	4.024	2.962	2.731	-9.2	3.785	4.368	2.856	2.674	2.456	-8.1
دول اتفاقية أغادير	2.274	1.967	1.883	1.732	1.893	6.6	2.750	2.109	2.151	1.751	1.819	3.9
	المساهمة في إجمالي الصادرات (في المائة)						المساهمة في إجمالي الواردات (في المائة)					
منطقة التجارة الحرة العربية	8.4	9.5	12.4	15.5	16.0		13.1	13.1	12.8	13.5	13.7	
مجلس التعاون للدول	5.6	6.2	5.8	7.7	1.3		8.6	9.0	9.4	11.4	10.2	

الخليج العربية											
اتحاد دول المغرب العربي	3.0	4.4	3.5	2.6	2.2		2.6	2.2	2.3	3.1	2.6	2.0	
دول اتفاقية أغادير	3.1	2.7	1.7	1.4	1.2		1.8	1.3	1.4	1.2	1.2	1.2	

المصدر: صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي الموحد 2018، الفصل الثامن ، التجارة الخارجية للدول العربية ،ص،164 .

الشكل رقم (08) : حصة الصادرات البينية في اجمالي صادرات التجمعات العربية 2015- 2017

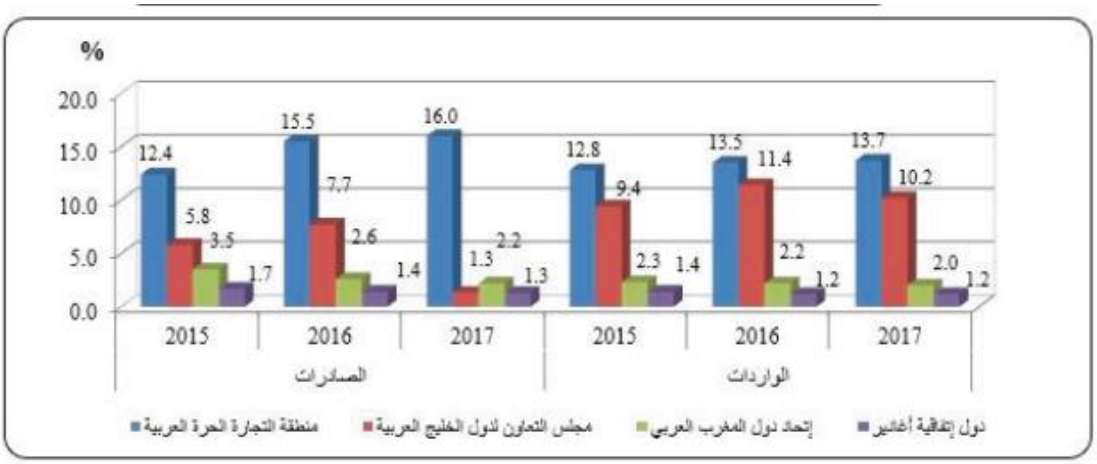

المصدر :صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد2018 ،الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية ،ص 165.

ارتفعت الصادرات البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عام 2017 بنحو 10.5 بالمائة ، و دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة قدرها 9.5 بالمائة ، ودول اتفاقية أغادير بحوالي 9.3 بالمائة ،في حين تراجعت الصادرات البينية لاتحاد دول المغرب العربي بنحو 7.8 في المائة .

في حين تستحوذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على النصيب الأكبر في التجارة البينية . وعلى الرغم من أن من أن تجمعي كل من اتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير يشملان في عضويتهما دولا تتصف اقتصادياتها بالتنوع في الأنشطة الإنتاجية والتصديرية مثل تونس ، مصر ،المغرب ،و الأردن إلا أن تجارتهما البينية لا تزال عند مستويات منخفضة لا تقارن بالتجمعات الاقتصادية الأخرى في الدول النامية. (الجدول رقم11)و (الشكل رقم 07).

الجدول رقم 12: الأهمية النسبية لأهم السلع المتبادلة في التجارة البينية للتجمعات العربية متوسط الفترة (2014-2017)

السلع	منطقة التجارة الحرة العربية	مجلس التعاون لدول الخليج العربية	اتحاد دول المغرب العربي	دول اتفاقية أغادير
الحيوانات الحية ومنتجاتها	3.2	5.6	0.6	5.8
الخضراوات	3.2	1.4	1.6	8.7
الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها	1.1	0.7	0.7	1.8
صناعة الأغذية، المشروبات والتبغ	3.7	2.0	3.4	7.4
المعادن ومنتجاتها	23.2	22.7	33.7	6.0
الصناعات الكيماوية	5.1	8.2	5.7	8.5
البلاستيك والمطاط ومصنوعاتهما	6.7	6.0	2.2	7.2
الجلود الخام ومنتجاتها	0.1	0.1	0.1	0.2
الخشب والفلين ومصنوعاتهما	0.2	0.2	0.1	0.5
الورق ومنتجاته	4.9	1.3	2.3	3.5
المنسوجات ومصنوعاتها	3.2	0.7	1.1	2.0
الإسمنت ومصنوعاتها	3.6	3.4	1.2	4.8
الأحجار الكريمة	2.4	3.2	0.8	1.7

الآلات والأجهزة الالكترونية	6.0	4.1	4.9	7.9
السيارات ووسائل النقل	3.1	6.4	1.9	2.6
أجهزة البصريات	0.6	0.4	0.5	0.2
المصنوعات الأخرى	1.3	0.9	0.9	1.7

المصدر:صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي الموحد 2018 ، الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية،ص 166.

الشكل رقم (09) : أهم السلع المتبادلة في التجارة البينية في التكتلات العربية متوسط الفترة

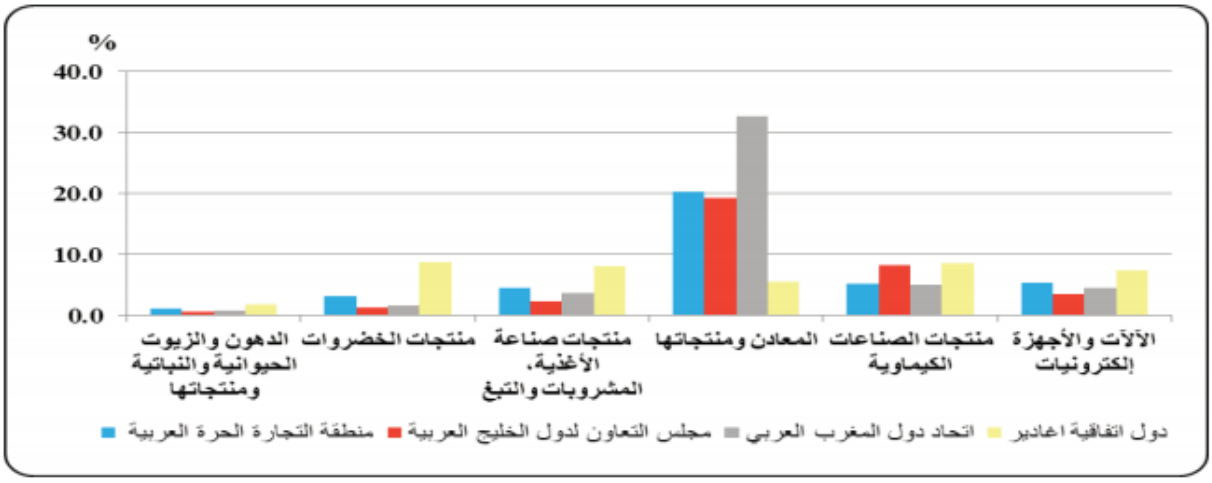

المصدر: صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي الموحد 2018 ، الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية،ص 166.

شملت أهم السلع المتبادلة في نطاق كل تكتل تجاري ما يلي:

أهم السلع المتبادلة في نطاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي المعادن ومنتجاتها،البلاستيك والمطاط ومصنوعاتهما، الآلات والأجهزة الالكترونية ،منتجات الصناعات الكيماوية ،الورق ومنتجاته،منتجات صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ .

تمثلت أهم السلع المتبادلة في تجمع في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المعادن ومنتجاتها ،ومنتجات الصناعات الكيماوية ، السيارات ووسائل النقل ،البلاستيك والمطاط ومصنوعاتهما ،والحيوانات الحية ومنتجاتها .بالنسبة لاتحاد دول المغرب العربي فقد شملت أهم السلع المتبادلة على مستواه ما يلي :المعادن ومنتجاتها ،منتجات الصناعات الكيماوية ، الآلات والأجهزة الإلكترونية ، ومنتجات صناعة الأغذية و المشروبات والتبغ والبلاستيك والمطاط و مصنوعاتهما . أما على نطاق اتفاقية أغادير فقد تمثلت أهم السلع

المتبادلة في منتجات الخضراوات ،منتجات الصناعات الكيماوية ، الآلات و الأجهزة الالكترونية ،منتجات صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ ،البلاستيك والمطاط ،والمعادن ومنتجاتها .(الجدول رقم 12)و(الشكل رقم 08).

المطلب الرابع: تجارة الخدمات في الدول العربية

لا يخفى على أحد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات في اقتصادات الدول العربية كغيرها من الدول النامية، فقطاع الخدمات يساهم بنسبة 52 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العربي، وتبلغ التجارة العربية البينية في الخدمات 25 في المائة من حجم التجارة العربية في مجموعها متفوقة بذلك على التجارة البينية العربية للسلع بمقدار ثلاث أضعاف، وتعد خدمات السياحة والانشاءات والخدمات المالية أهم أنواع الخدمات على مستوى الدول العربية لذا سعت الدول العربية إلى تحرير تجارة الخدمات بينها، رغم تعثر المفاوضات لسنوات طويلة، إلا أنه تم موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته رقم (99) المنعقدة في فبراير 2017 على اختتام جولة بيروت لمفاوضات تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية وفقا للاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (72) في سبتمبر 2003. [1]

الجدول رقم 13: حصة اجمالي تجارة الخدمات للدول النامية والعربية والأسواق الناشئة في اجمالي تجارة الخدمات العالمية (2017)

الأقاليم	اجمالي تجارة الخدمات										
	المدفوعات					معدل التغير في إجمالي مدفوعات تجارة الخدمات	المتحصلات					معدل التغير في إجمالي متحصلات تجارة الخدمات
	2013	2014	2015	2016	2017		2013	2014	2015	2016	2017	
الدول النامية منها:	36.9	37.8	38.1	37.7	37.8	6.5	28.7	28.9	29.7	29.4	29.6	7.9
الدول العربية	6.2	6.8	6.7	6.3	5.7	-4.2	2.7	3.5	3.6	3.7	3.7	8.0
الأسواق الناشئة	11.9	11.7	11.4	13.8	13.9	6.8	10.1	10.0	9.8	10.8	11.2	11.5
العالم مليار دولار أمريكي	-4.698	-5.103	-4.832	-4.855	-5.149	6.1	4.824	5.182	4.924	4.950	5.319	7.5

المصدر:صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي الموحد 2018،الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية ،ص،169.

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، مرجع سابق، ص 173.

سجلت مدفوعات تجارة الخدمات في الدول النامية حصة بلغت نحو 37.8 في المائة من الإجمالي العالمي خلال عام 2017 مقارنة مع نسبة مساهمة قدرها حوالي 37.7% محققة خلال العام السابق، بينما انخفض نسيب المدفوعات الخدمية للدول العربية من الإجمالي العالمي خلال عام 2017 ليبلغ حوالي 57% مقارنة مع نحو 6.3% خلال العام الماضي (الجدول رقم 13).

الشكل رقم (10): هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية (2017)

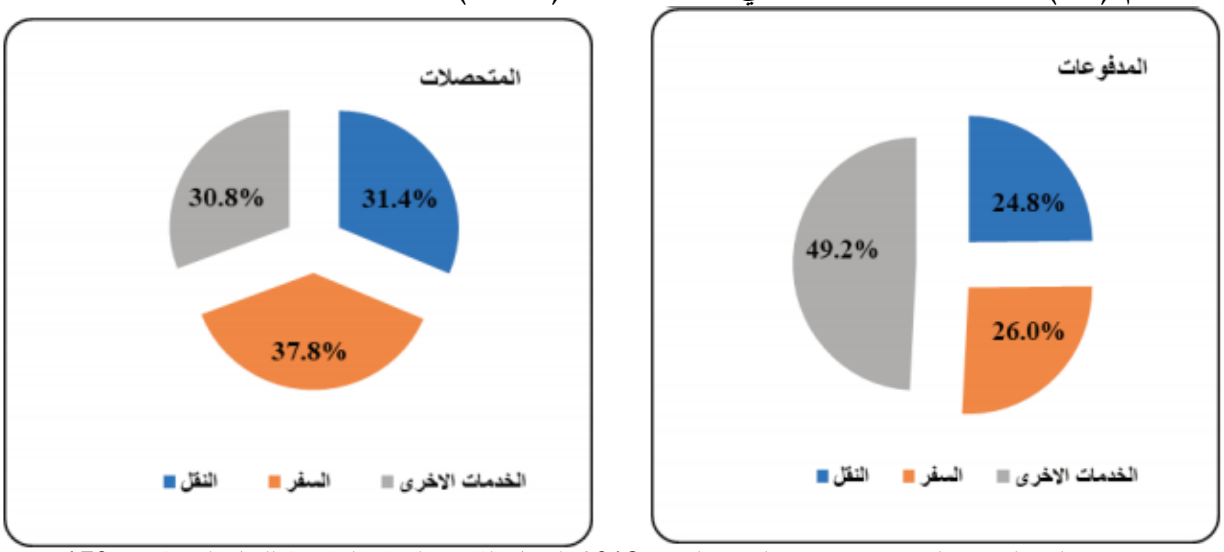

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018 الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية ص 170.

– شهد عام 2017 زيادة الأهمية النسبية للمتحصلات من بند السفر في اجمالي المتحصلات الخدمية للدول العربية من مستوى 37.0 % مسجلة في عام 2016 لتصل إلى نحو 37.8% في عام 2017، كما ارتفعت نسبة مساهمة المتحصلات من بند النقل لتصل إلى حوالي 31.4% خلال عام 2017 مقارنة مع حوالي 30.8 بالمائة بالعام المقابل.

– وفيما يتعلق بالمدفوعات عن الواردات الخدمية تراجعت حصة بند النقل في اجمالي المدفوعات عن الواردات الخدمية للدول العربية لتبلغ نحو 24.9% بعام 2017، كما تراجع نصيب المدفوعات من بند السفر في اجمالي المدفوعات الخدمية للدول العربية من مستوى 26.3 بالمائة محقق خلال عام 2016 ليصل الى حوالي 26.0 بالمائة بعام 2017، (الشكل رقم09)

وفيما يلي عرض تفصيلي لأهم التطورات في المتحصلات والمدفوعات لمكونات تجارة الخدمات في الدول العربية:

1 – بند النقل:

نتيجة بقاء قيمة الواردات السلعية الإجمالية للدول العربية خلال عام 2017 عند نفس المستوى المحقق خلال

العام ، السابق تقريبا ، استمر التحسن في أداء الميزان الخدمي للبند النقل ، جاء ذلك كمحصلة للارتفاع الذي شهدته المدفوعات الخاصة بمكونات بند النقل خاصة (الشحن و التأمين) ، إضافة إلى أثر ارتفاع المتحصلات الخدمية لبند النقل للدول العربية كمجموعة بنسبة قدرها 12,1 بالمئة لتصل إلى 63,6 مليار دولار خلال عام 2017 .فقد سجلت ثلاثة عشر دولة عربية ارتفاعا في المتحصلات الخدمية لبند النقل خلال عام 2017 بنسب تراوحت بين 0,6 في المائة في الأردن مقارنة بعام 2016 .في حيث سجلت المتحصلات الخدمية لبند النقل انخفاضا في كل من الجزائر ، جيبوتي ، السعودية ، السودان ،القمر و موريتانيا تراوحت بين07 في المائة و 52 في المائة خلال عام 2017 مقارنة بالعام السابق .

فيما يخص المدفوعات الخدمية لبند النقل فقد ارتفعت خلال عام 2017 بنسبة قدرها 4,8 في المائة لتصل إلى حوالي 79,6 مليار دولار مقارنة مع نحو 75,9 مليار دولار خلال العام السابق ، و بالنسبة للدول العربية فرادى فقد سجلت كل من البحرين ، الجزائر ، جيبوتي ، السعودية ،قطر ، القمر ، و موريتانيا انخفاضا في المدفوعات الخدمية لبند النقل خلال عام 2017 بنسب تراوحت بين 0,3 بالمائة و 18,8 بالمائة مقارنة بعام 2016 ، بينما سجلت باقي الدول العربية ارتفاعا في تلك المدفوعات بنسب تراوحت بين 1,6 بالمائة في الأردن و 76,3 بالمائة بفلسطين خلال عام 2017.

كمحصلة للتطورات، المذكورة في كل من جانبي المتحصلات والمدفوعات الخدمية لبند النقل، فقد انخفض العجز المسجل في ميزان بند النقل للدول العربية كمجموعة بنسبة بلغت 16,7 بالمائة خلال عام 2017 ليصل إلى حوالي 16,0 مليار دولار مقارنة مع حوالي 19,2 مليار دولار مسجلة خلال عام 2016.

2- بند السفر:

كمحصلة التواصل التحسن في حصيلة الإيرادات السياحية مع تحسين حركة السياحة في ظل استقرار الأوضاع في الدول السياحية الرئيسية بالمنطقة ، و تراجع المدفوعات الخاصة ببند السفر، فقد انخفض العجز المسجل في الميزان الخدمي للبند السفر خلال عام 2016 فقد ارتفعت المتحصلات الإجمالية من بند السفر في الدول العربية خلال عام 2017 بنسبة بلغت حوالي 12,2 بالمائة لتصل إلى نحو 76,5 مليار دولار مقارنة مع حوالي 68,2 مليار دولار خلال عام 2016 فقد ارتفعت المتحصلة من بند السفر بصورة ملحوظة في مصر خلال عام 2017 حيث زادت بأكثر من الضعف لتصل إلى نحو 7,8 مليار دولار مقارنة مع حوالي 2,6 مليار دولار مسجلة بعام 2016 .[1]

[1] صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي الموحد 2018،الفصل الثامن ،التجارة الخارجية للدول العربية، ص، 171

كما سجلت المتحصلات من بند السفر خلال عام 2017 زيادة في كل من الأردن، الإمارات، الجزائر، تونس، السعودية، السودان، العراق، عمان، قطر، والمغرب بنسب تراوحت بين 2,0 بالمائة و67,3 في المائة خلال عام 2017 بينما سجلت المتحصلات الخدمية لبند السفر تراجعا بنسب تفاوتت بين 0,8 في المائة بلبنان وحوالي 51,9 بالمائة بالبحرين خلال عام 2017 مقارنة مع العام السابق.

في ما يتعلق بجانب المدفوعات من بند السياحة و السفر للدول العربية كمجموعة خلال عام 2017 فقد ارتفعت بنحو 4,5 بالمائة لتصل إلى حوالي 83,2 مليار دولار ، مقابل حوالي 79,6 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق و فيما يخص الدول العربية فرادى، ارتفعت مدفوعات السياحة و السفر في احدى عشرة دولة عربية بنسب تفاوت بين نحو 0,5 بالمائة في الكويت وحوالي 79,4 بالمائة في ليبيا خلال عام 2017 مقارنة مع العام السابق هذا في حين سجلت تلك المدفوعات تراجعا في كل من البحرين ، جيبوتي ، السودان ، عمان ، فلسطين ، القمر ، لبنان و مصر بنسب تباينت بين نحو 0,5 و 85,9 في المائة خلال عام 2017 مقارنة بالعام السابق.[1]

المبحث الثالث: تقييم واقع التكامل الاقتصادي العربي وواقع التجارة العربية البينية فيه.

المطلب الأول: مشاكل ومعوقات تنمية حركة التجارة العربية البينية وآلية تنميتها

واجهت مسيرة التعاون الاقتصادي العربي على مدار العقود الماضية مجموعة من العراقيل والمشاكل التي وقفت في الماضي ولا تزال في وجه زيادة التجارة العربية البينية، ومن بين هذه المشاكل ما يلي:

الفرع الأول :مشاكل ومعوقات تنمية حركة التجارة العربية البينية

1-غياب الشفافية والمعلومات: حول التعامل أو التبادل التجاري بين الدول الأعضاء خاصة فيما يخص الإفصاح عن كافة الإجراءات الإدارية والسياسية والاقتصادية المختلفة التي تشكل عنصر أساسي في عملية تنفيذ المنطقة، هذا الغياب ينجم عنه انعكاس سلبي يؤثر على مجرى التطبيق الفعلي للمنطقة.

2- التميز في المعاملة الضريبية : و تتلخص عملية التميز في فرض الضريبة على السلع المستوردة تختلف نسبتها عن النسبة المفروضة على المنتج المحلي مثل ضرائب المبيعات ضريبة الاستهلاك، ضريبة الإنتاج أو ضريبة القيمة المضافة ، كما أنه هناك حالات يتم فيها فرض رسوم مختلفة مثلما هو الشأن في حالة فرض رسوم مطابقة للمواصفات ،مما يقلل من فرص المنافسة العادلة مع المنتج المحلي ،كما أن فرض رسوم الخدمات

[2] صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي الموحد 2018 ، مرجع سابق ، ص 171

على شكل نسب مئوية من قيمة السلعة المستوردة ينتج عنه تأثير مماثل للرسوم الجمركية و بالتالي يؤدي إلى معاملة تميزية للمنتج المحلي .

3-القيود الجمركية: ما زالت تشكل صعوبات للمستثمرين والتجار، وفي الواقع فبالرغم من تخفيض التعريفة الجمركية إلى الصفر لم تحقق زيادة في التدفقات التجارية نظرا لعدم التزام الدول بإزالة كافة القيود الإدارية والنقدية والكمية بجانب تحرير السلع العربية من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل.

وتتلخص أهم هذه القيود الكمية والغير جمركية في:

- القيود الفنية: وهي خاصة بالاشتراطات في الدول العربية، أي تعددية المواصفات لنفس المنتج وتعدد وتضارب الاجتهادات الإدارية في تطبيقها مثل وضع العلامات واللاصقات على المنتج ودلالة المنشأ، أنواع العبوات وغيرها، كما تقوم الدول العربية بتغيير في المواصفات والمقاييس دون اشعار مسبق، صف إلى ذلك منع استيراد سلع معينة بحجة حماية السلعة الوطنية دون الحصول على استثناء.
- القيود الإدارية: وهي قيود خاصة بموضوع إعادة التثمين الجمركي، كثرة الوثائق الإضافية غير الضرورية التي تطلب مع البضاعة، مشاكل النقل بالعبور وإجراءات التخليص الجمركي، وتكاليفها، وكذا الإجراءات المعقدة لفحص العينات والتلخيص عند المعابر الحدودية.
- القيود النقدية و المالية: إن بعض الدول العربية ما زالت لديها قيود على إجراءات التحويل و تعدد أسعار الصرف و مخصصات النقد الأجنبي و تشدد في إجراءات الائتمان ماعدا دول مجلس التعاون، لبنان و الأردن التي تفرض قيود نقدية ، ضف إلى ذلك المبالغة في رسوم تصديق القنصليات على شهادات المنشأ، حيث يتم تحصيلها في بعض الدول العربية حسب قيمة الفاتورة وهذا بالرغم من تأكيد المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في دورته رقم 72 في أفريل 2003 بقرار رقم 1431 بشأن إلغاء التصديق على شهادات المنشأ من قبل السفارات و القنصليات العامة و إلغاء التصديق عتى الفواتير و المستندات المصاحبة لشهادات المنشأ من قبل السفارات و القنصليات

4- الموغلات في طلب الاستثناءات : حيث شملت الاستثناءات التي طلبتها الدول مختلف القيود الجمركية و الغير الجمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل ،و عدم تطبيق التخفيض التدريجي على الواردات السلعية من الدول العربية كما اتضح أن الدول التي تطلب الاستثناءات تبالغ فيها ، فأصدر المجلس في دورته بتاريخ أيار 2002 قرار رقم 233 بالحد من طلب الاستثناءات و جعله في حدود لا تضر بالتطبيق ، بحيث لا يتجاوز 15% من متوسط الصادرات و لمدة 5 سنوات متاحة و أن تكون مبررة و منسوجة مع ما نصت عليه المادة 05 من اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية كما لا يجوز تطبيق أكثر من

استثناء واحد للسلسلة الواحدة أي أن السلعة التي تحصل على استثناء لا يجوز للدولة أن تطلب استثناءها مرة أخرى ، و أن لا يقع ضرر نتيجة التحويل التدريجي على السلعة التي يطالب لها الاستثناء.

5- فرض الحظر على استيراد بعض المنتجات الزراعية: لجوء بعض الدول العربية إلى فرض الحظر على استيراد بعض المنتجات الزراعية من الدول الأعضاء إذ أثبتت التجربة العملية صعوبة تطبيق التحرير الشامل لتجارة السلع الزراعية، ما دامت أن جميع الدول العربية يمثل الإنتاج الزراعي نسبة هامة في اقتصادها.

6- ضعف بعض المقومات في مقدمتها وسائل النقل البري والبحري، الاتصالات خاصة إذا علمنا أن هذه الوسائل تكاد منعدمة بين المشرف والمغرب مما يجعل التجارة بين جناحي الوطن العربي تكون منعدمة ومتدنية، وهذا ما يعتبر أيضا ارتكاز التبادل التجاري العربي على الدول المتقاربة جغرافيًّا.

7- عدم تحديد قواعد المنشأ: إن التأخير الحاصل في الاتفاق على قواعد المنشأ رغم الانتهاء من صياغة الأحكام العامة لها يترك انعكاسات سلبية وبالأخص قضية الاستثناءات الأمر الذي يتطلب الإسراع من الانتهاء من تحديد قواعد المنشأ التفصيلية تحديدا دقيقا للوقف والحد من التلاعب وأيضا حتى يستطيع القطاع الخاص تحقيق الاستفادة القصوى، حيث أن الاتفاق على قواعد المنشأ تفصيلية يعتبر من السياسات التي تمارسها الدولة في إطار تشجيع الاستثمارات البينية والعمل على توظيفها في خدمة التكامل الاقتصادي العربي.

8- اعتماد أغلب الدول العربية في عملياتها التجارية على الخارج: إذ أن الصناعة العربية ضعيفة بالمقارنة مع باقي دول العالم، فهي تحصل على المنتجات الصناعية من الدول المتقدمة، وكذا تشابه صادرات الدول العربية فهي مواد أولية كالنفط والحديد وهي منتجات يتعذر زيادة صادراتها إلى الدول العربية الأخرى، وهو ما يفسر ربما ضعف نسبة التجارة العربية البينية.

ضف إلى ذلك ضعف الهياكل الاقتصادية العربية من جهة وتشابهها من جهة أخرى مما أدى إلى تخوف من فتح الأسواق العربية على بعضها واستمرار بقاء الدول العربية على هامش النظام التجاري الدولي بنسبة متواضعة جدّا من حجم التجارة العالمية للسلع والخدمات.

الفرع الثاني :آلية تنمية التجارة العربية البينية

تحتاج التجارة العربية البينية إلى دفعة قوية لتحقيق التقدم والتكامل في ظل الظروف الدولية الراهنة وفي هذا السبيل توجد بعض المقترحات التي تساعد على تنمية التبادل التجاري العربي فيما يلي:

1- تشجيع حركة رؤوس الأموال العربية البينية:

لا يوجد رقم محدد لحجم الأموال العربية في الخارج إلا أن البعض يقدرها بين 800 مليار دولار و 1.3 تريليون دولار وسواء كان الرقم صحيحا أو غير صحيح فمن الواضح أن حجم الأموال العربية في الخارج كبير جدّا وإذا تمّ استخدامها بالشكل المناسب فسوف يساهم مساهمة فعالة في التنمية العربية، ولذلك فقد يكون من المناسب إنشاء سوق مالية عربية مشتركة تحمل على جذب هذه الأموال خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر والتطورات الأخيرة والتي تتسم بالعداء الشديد للحرب خاصة من جانب الولايات المتحدة ومما لا شك فيه أن نشاط اتحاد البورصات العربية الأخيرة، وقيامه بإبرام الاتفاق الثلاثي بين بورصات كل من لبنان والكويت ومصر كمحاولة لوضع نواة للسوق المالية العربية وترك الفرصة أمام البورصات العربية الأخرى للانضمام بفتح الباب لمواصلة الجهود الرامية إلى انشاء سوق مالية عربية مشتركة تتحرك من خلالها أدوات الاستثمار غير المباشر بحرية كاملة بين دول الأعضاء.

2- تنمية التبادل التجاري العربي:

يسود العالم حاليا اتجاه قوى نحو التنمية الدولية من خلال تحرير التجارة الخارجية، بل وتتبنى الدول الصناعية المتقدمة مبدأ التنمية من خلال التجارة كبديل عن برامج المساعدات التي كانت تقدمها للدول النامية ولا شك أن قيام منظمة التجارة العالمية وما انبثق عنها من آليات ما هي إلا تكريس لهذا التوجه، وفي ظل هذه التوجهات تظهر الحاجة الملحة إلى ضرورة إيجاد صيغ فعالة لزيادة قيم وكميات التجارة العربية البينية كمدخل للتنمية، وإذا كان البعض يتحدث عن فشل مدخل تحرير التجارة كطريق للتكامل بين الاقتصاديات العربية فإن الواقع يكشف بوضوح أن تكريس صور التعاون والتكامل يحتاج إل مزيج من الآليات المحفزة للتعاون ولن يتمكن أسلوب او مدخل واحد من إحداث التعاون المطلوب، ومن هنا فإننا نحتاج إلى إعادة النظر في تفعيل التجارة العربية البينية، خاصة في ظل المعطيات الدولية الجديدة دون إهمال العناصر الأخرى.

3-تشجيع إقامة المشروعات الخاصة العربية المشتركة:

من المعرف أن الدول العربية قد أقامت العديد من المشروعات المشتركة مثل شركات التعدين والنقل والملاحة وغيرها، ومع ذلك لم تساعد هذه المشروعات على تقوية أواصر التعاون العربي، إلا أن من يحاول تقييم دور وأثر هذه المشروعات سوف يلاحظ أن المشاركة في هذه المشروعات قد اقتصر أساسا على التمويل مما جعل هذه الخطوة التكاملية التي تجسدت بقيام المشروعات ضيقة الأفق، كما أن قيام المشروعات العربية المشتركة قد اتسم بالعشوائية في الغالب، أي لم توضع استراتيجية لتنظيم العمل الاقتصادي العربي المشترك تحكم انتقاء المشروعات الواجب اقامتها في اطار خطط التكامل الاقتصادي.

المطلب الثاني: تقييم جهود التكامل الاقتصادي العربي.

تكاد معظم التحليلات تتفق في هذا الشأن على نتيجة واحدة مفادها أن محاولات التكامل الاقتصادي العربي لم تكلل بالنجاح المطلوب.

لكن وعلى الرغم من التباين الكبير بين الآمال والطموحات من جهة الواقع العربي المعاصر من جهة أخرى، إلا أنه يجب عدم اغفال إنجازات التكامل الاقتصادي العربي التي وبالرغم من محدوديتها إلا انها مهمة ولها انعكاسات إيجابية على توسيع دائرة العلاقات الاقتصادية العربية البينية، لذا والتحديد الواقع الموضوعي للتكامل الاقتصادي العربي لابد من النظر إلى كل مظاهر النجاح والاخفاق.

أولا- مظاهر النجاح في مسار التكامل الاقتصادي العربي:

تبرز مظاهر نجاح مسار التكامل الاقتصادي العربي في المجالين التاليين:

-إنشاء مشروعات عربية مشتركة: وتكتسب المشروعات العربية المشتركة أهمية خاصة، بوصفها إحدى أدوات التشارك والتلاحم الاقتصادي العربي ولقد تطورت هذه المشروعات في الوطن العربي خلال العقود الثلاثة الماضية تطورا سريعا، إذ يقدر عددها بنحو 856 مشروعا، ويكشف هذا الرقم عن ظاهرة اقتصادية جديدة يمكن أن تؤدي دورًا هاما ومؤثرا في متغيرات التنمية العربية في السعي نحو التكامل.

- تدفق العون الإنمائي العربي: وذلك من خلال الصناديق الإنمائية العربية الوطنية والإقليمية، ويعتبر هذا العون وسيلة فاعلة لانسياب المساعدات الإنمائية الميسرة التي تقدمها البلدان العربية المانحة، كما أنه صورة مهمة من صور التعاون الاقتصادي العربي، نظرا لما يتميز به من انخفاض سعر الفائدة وطول فترة السماح والسداد، وارتفاع عنصر المنح فيه.

ثانيا- مظاهر الإخفاق في التكامل الاقتصادي العربي.

أما إذا اتجهنا إلى مظاهر الإخفاق في التكامل الاقتصادي العربي فنجدها تتمثل فيما يلي:

- بالنسبة لاتفاقية التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترنزين عام 1953، وفي الواقع لم يكن من السهل تطبيق هذه الاتفاقية نظرا لتعارض الأنظمة السياسية وتنوع الأنظمة الاقتصادية، فضلا عن تأخر توقيعها وقد تمت مصادقة المجلس الاقتصادي للجامعة العربية على هذه الاتفاقية في عام 1957 ولم يتم توقيعها من طرف الدول الأعضاء إلا في عام 1962، كما أن ما يميز هذه الاتفاقية هو محدودية أعضائها فقد صادق عليها فقط كل من: مصر، سوريا، والعراق، والأردن والكويت والمغرب.

- أما عن السوق العربية المشتركة، فإن قرارها في حقيقة الأمر لا يتجاوز في مفهومه منطقة التجارة الحرة عن طريق الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية والقيود الإدارية أمام السلع العربية المتبادلة، ولم تفلح جهود مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تطوير هذه المنطقة الحرة إلى اتحاد جمركي عن طريق فرض جدار جمركي موحد، كما لم تفلح في ضم أعضاء جدد.[1]

المطلب الثالث: سبل تعزيز التكامل الاقتصادي العربي وسبل تنمية التجارة العربية البينية

الفرع الأول: سبل تعزيز التكامل الاقتصادي العربي

واجب تحقيق التكامل الاقتصادي العربي عدة معوقات، كانت سببا في اعتراض وصوله الى مراحل متقدمة وبات من الضروري على الدول العربية ان تعمل على احياء تكاملها الاقتصادي، وفي ما يلي بعض سبل تحقيق ذلك:

1-إرساء إستراتيجية للعمل العربي المشترك: تتضمن أهداف رئيسية وواقعية واضحة تنسجم وإمكانات الدول العربية وإطلاق القوى الإبداعية للمواطن العربي من خلال مشاركة شعبية فعالة في تحمل عادل ومتكافئ لأعباء التنمية ومسؤولياتها، ويتم وضع الإطار العام لهذه الاستراتيجية من خلال تجمع علمي وفني وسياسي تسهم في تنظيمه واعماله المنظمات القائمة للعمل العربي المشترك.

2- تخطيط العمل العربي المشترك: ويتم ذلك عن طريق وضع خطة طويلة الاجل تكون اطار الخطط متوسطة وقصيرة الاجل للتنمية القومية والقطرية على حد سواء مبنية على أساس الاستراتيجية التي يتم وضعها، على ان ينهض بهذه المهمة جهاز للتخطيط القومي بالتنسيق مع أجهزة التخطيط القطرية.[2]

3-توحيد الأنظمة الاقتصادية والجمركية والمالية: حيث لا يمكن ضمان حرية تنقل السلع بين مختلف الدول العربية المتكاملة اقتصاديا، بل يجب الى جانب ذلك توفر جميع الشروط التي تسمح للمنتجين بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية او وفق مبادئ موحدة، او بمعنى اخر خلق سوق عربي يقوم على قواعد موحدة للتكلفة الإنتاجية، هذا التنسيق يتعين ان يتناول شؤون التعريفة الجمركية الموحدة، وشؤون النقد، وسياسات الاستثمار، وبعض العناصر الضريبية، والسياسة التجارية للدول العربية اتجاه الدول الأخرى، كل هذه الأمور تتطلب

[1] بلعور سليمان، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، عدد 6، 2008، ص ص 61-62.

[2] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، 2006، ص 109.

مفاوضات بين الدول العربية للتوصل الى حلول وسيطة لتحديد مضمونها بقدر تسمح به تشريعاتها، واختياراتها السياسية، ومستويات التنمية بها ورؤية أصحاب المصالح لعائد التكامل وسبل تحقيقه[1].

4- انشاء بنك عربي موحد: يتم تمويله بنسبة من اجمالي الناتج المحلي للدول العربية، ويتولى هذا البنك توفير التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية الكبرى التي تخدم مجموع الدول العربية، وتساهم في تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري والتبادل التجاري، وكذلك الترويج لمشروعات الاستثمار وجذب الاستثمارات العربية والأجنبية.[2]

5-سبل أخرى بشأن تدعيم قيام التكامل الاقتصادي العربي: والتي تضم النقاط التالية

- تعزيز مداخل التكامل الاقتصادي العربي عن طريق تنمية التجارة العربية البينية والاستثمارات العربية وإقامة المشروعات العربية المشتركة، وهذا من شأنه أن يعمل على تطوير التبادل التجاري بين الأقطار العربية، وتوسيع انتقال رؤوس الأموال بينها وهذا يخلق الأساس المادي لإقامة تكامل اقتصادي عربي.

- مراجعة جميع الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والضريبية العربية، واجراء التعديلات اللازمة عليها، بما يتفق مع متغيرات الواقع العربي والدولي، وإعطاء المنظمات المسؤولة عن تنفيذها الصلاحيات اللازمة لذلك، وعلى الأخص مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. [3]

- صياغة سياسة زراعية عربية جماعية تقوم على أساس متطلبات الكفاءة الاقتصادية والاحتياجات التنموية الفعلية والتحديث الزراعي، كما يجب العمل على سرعة نقل وتوظيف التقنية في مختلف جوانب الحياة العربية.

- توفير المناخ السياسي المناسب في الوطن العربي، والمتمثل في الديمقراطية وحرية التعبير.

- قيام الدولة بدورها الأساسي في القيام بإصلاحات اقتصادية في الجانب الكلي وتوفير سوق منافسة سليمة والابتعاد عن الاحتكار والمحافظة على حقوق المستهلك، وتوفير مناخ سياسي واجتماعي مستقر وتطوير عملية البحث والتطوير التكنولوجي إضافة الى مهامها التقليدية المعروفة من (عدالة، تعليم، صحة...).

---

[1] حنان بالراشد، ، مرجع سابق، ص 20.

[2] نزيه عبد المقصود، محمد مبروك، مرجع سابق، ص 112.

[3] صلاح الدين حسن السيسي، **الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، السوق العربية المشتركة (الواقع والطموح)**، عالم الكتب، القاهرة، 2003، ص 82.

- تطبيق سياسات متكاملة للحد من الفقر، ورفع مستوى التأهيل المهني والتعليم العام وإيجاد فرص العمل المناسبة للمواطن العربي.

- توزيع التوطن الصناعي بين البلدان العربية وتتم عملية التبادل الإنتاجي الصناعي دون رسوم جمركية وبأسعار تنافسية.

- تعزيز السياسات التنموية على الانفتاح نحو أسواق التصدير شريطة برمجة هذا الانفتاح من خلال أولوية الالتزام باتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة بالنسبة للبلدان العربية وبهدف انشاء سوق مشتركة واتحاد جمركي بين جميع الأقطار العربية. [1]

الفرع الثاني: سبل تنمية التجارة العربية البينية.

جملة المعوقات والمشاكل التي تواجه التجارة العربية البينية يمكن التخلي عليها بإتباع عدة سبل يمكن أن تحفظها وتساهم في تنميتها ونذكر منها:

- مبادرة الدول العربية بوضع الخطط متوسطة وطويلة لأجل لإحداث هيكلية في قواعد الإنتاج تكون أكثر تنوعا وأكثر اعتمادا على مزايا النسبية المتعددة في الدول العربية، وهنا يجب التركيز بشكل متوازن على جانبي العرض والطلب في آن واحد، بحيث تطور الأنواع الإنتاجية المستندة على الميزة النسبية (جانب العرض) وفي نفس الوقت يجب أن تراعي أذواق وأنماط الاستهلاك السائدة في الأسواق العربية.

- الى جانب تحرير التجارة العربية لا تقل الاستثمارات البينية أهمية لذلك لابد من السعي لتعزيزها واستقطابها لكي تبقى ضمن إطار الأقطار العربية ويتطلب ذلك إعداد البنية الإقتصادية والتشريعية الموانبة في الدول العربية.

- إشراك القطاع الخاص العربي في العملية اتخاذ القرارات يمثل صورة هامة باعتباره يلعب دورا رئيسيا في زيادة حجم التجارة العربية البينية فهي ترتبط بما يتوفر للقطاع الخاص من إمكانيات وطاقات تساعد على تحقيق ذلك.

[1] حنان الراشد، ، مرجع سابق، ص ،ص21_22.

- الالتزام بتنفيذ كافة الاتفاقيات والقرارات المتعلقة بتحرير التبادل التجاري بين الدول العربية وضرورة تفعيل التشريعات اللازمة لإدارة الخلافات السياسية التي تحدث بين الأقطار العربية والحد من آثارها السلبية على التجارة العربية البينية.

- العمل على زيادة فعالية المؤسسات والهيئات والمصارف القطرية الإقليمية في تقديم التسهيلات الائتمانية وضمان التمويل اللازم للصفقات التجارية التي تعقد بين الأسواق العربية.

- العمل على تصعيد دور الغرف التجارية والصناعية في التعريف بالمنتجات والأسواق العربية وذلك بتنظيم بعثات تجارية مشتركة لرجال الأعمال والشركات إلى الأقطار العربية وإقامة معارض متخصصة دائمة ودورية.

- تفعيل العمل الجماعي العربي لتطوير خدمات النقل والاتصال وتحطيم الاستفادات من التطور التقني والعلمي في المجلات المواصلات والاتصالات. [1]

المطلب الرابع :الدوافع والأسباب الحقيقية لتطوير التجارة العربية البينية ومتطلبات تنميتها لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي

الفرع الأول:الدوافع الأسباب الحقيقية لتطوير التجارة العربية البينية

إن اهتمام الدول العربية بتطوير التجارة العربية البينية، من أجل الوصول إلى بناء تكامل عربي يعزز مكانة الاقتصاديات العربية على الساحة الدولية حيث أن توسيع التبادل التجاري ينشط القطاع الإنتاجي وكذلك التصديري باعتبارهم أحد المحركات الرئيسية في تحقيق التنمية الإقتصادية العربية، وفي هذا السباق يمكن تقسيم الدوافع في تطوير التجارة العربية البينية إلى دوافع داخلية وأخرى خارجية.

أ.الدوافع الداخلية: فهي الأسباب التي تحدث على المستوى الداخلي ويمكن ذكرها على النحو التالي:

- زيادة الوعي العربي بأهمية تنمية التجارة العربية البينية، ذلك لأنها تعتبر مرحلة البداية للتكامل الاقتصادي العربي الذي يمكن من بناء اقتصاديات عربية قوية تنتج لأسواق الوطني العربي، وبهذا يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي العربي في كافة المجالات.

[1] لبعل فطيمة، مرجع سابق، ص، ص 145،146.

- مشكلة الأمن الغذائي التي أصبحت من القضايا العربية المعاصرة وأشدها إلحاحا على طلب المزيد من الجهد الفعال بين الدول العربية فهذا المشكل لم يعد قاصرا على بعض الدول العربية وإنما أصبح قاسما مشتركا بينها ومن هنا يستوجب على الدول العربية وفي أسرع وقت ممكن ضرورة تحقيق الأمن الغذائي العربي والذي تحتاج بدوره إلى وضع استراتيجية تنموية طويلة المدى تستهدف قطاعي الزراعة والصناعة معا باعتبارهما يمثلان جزءا من التنمية الشاملة. [1]

- الضغوط السكانية: حيث يقدر للدول العربية أن يصل تعدادها السكاني إلى نحو 395، وهذا بمعدل نمو سنوي يفوق 6,2%.

- تحقيق مؤشرات ايجابية في كل من القطاعات التالية: الصناعة، الزراعة، التجارة، السباحة، الأمر الذي يدعو إلى بناء قاعدة صلبة للتطور العربي في كافة المجالات الأخرى.

- يؤدي الاهتمام بالتجارة العربية البينية إلى تسويق الفوائض الإنتاجية، وكذلك زيادة توظيف العمالة العربية بين الدول العربية كثيفة السكان مثل مصر والجزائر والمغرب والدول واسعة المساحة مثل السعودية وليبيا والدول الأخرى مالكة فوائض رأس المال مثل دول الأوبك، كل هذه المقومات التي تمتاز بها الدول العربية ستخلق تكامل متميزا بين أسواق العمل وأسواق السلع وأسواق رأس المال.

- التخلص من عبء المديونية الخارجية المترتبة على العديد من الدول العربية من جراء سياسات النمو المتبعة والبالغة 162,3 مليار دولار سنة 2009 وكذلك خدمة هذه الديون والبالغة 14,6 مليار دولار سنة 2009، في الوقت الذي يزداد فيه الطلب على الموارد المالية الدولية، وبالتالي تصبح سياسة التوسع في الصادرات ضرورية لاستمرار التنمية الإقتصادية وكذلك توفير التمويل البيني لتغطية استيراد حاجيات الدول العربية من السلع الأساسية والاستثمارية. [2]

ب. الدوافع الخارجية:

وهي الأسباب الخارجية التي أفرزها النظام الاقتصادي الدولي الجديد، ويمكن ذكرها على النحو التالي:

- **واقع النظام الدولي الجديد** : وبقصد بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد مجموعة القواعد و ترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، لضبط قواعد السلوك في العلاقات الإقتصادية بين الدول

[1] محمد العمادي، **الأمن الغذائي والتعاون العربي**، المؤتمر الفني الخامس لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب، الكويت، 1982، ص 30.

[2] بلقاسم طراد ، التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، مذكرة ماجستير في العلو الاقتصادية ،غير منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2012-2013، ص ص 60-61.

المختلفة ومن أسباب إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد المشكلات المتعددة القائمة و الفوضى النقدية الحادة التي أدت إلى تضخم كبير و عدم تنظيم أسواق المواد الأولية (أسواق الطاقة – النفط) و انعكاسها على التنمية ، و بحكم الانفتاح الكبير الذي عرفته الدول العربية على العالم الخارجي سيكون تأثيرها بواقع هذا النظام كبير جدا . [1]

- **بروز ظاهرة التكتلات الإقليمية** : لقد شهدت العقود الماضية قيام العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، و التي أخذت صورا و أشكالا متعددة بين الدول المتقدمة و الدول النامية ، و ذلك في سبيل تحقيق المزيد من التكامل السياسي و زيادة القدرة على المساواة في المفاوضات الدولية و لذلك فإن المنطقة العربية تسير وفق تشكيل تكتل اقتصادي عربي يضاهي التكتلات الدولية الكبرى ، ولعل بحكم موقعها فباعتبارها الشريك التجاري الأول معه. [2]

- **توسيع أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات:** إن الشركات المتعددة الجنسيات تتجه نحو السيطرة والمزيد من التوسع والانتشار إلى قارات العالم أجمع وهنا يكفي القول أن الناتج الإجمالي لهذه الشركات أصبح يعادل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي لكل دول العالم وضعف الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم الثالث مجتمعة، ومن هنا نجد أن هذه الشركات تعبر عن ميول عميق للتطور الرأسمالي المعاصر نحو توحيد التجارة العالمية، وذلك من خلال تخلصها المستمر لقيود التجزئة الجمركية والقيود الكمية، وكذا توحيد سوق المال والائتمان الدولي وأسواق التكنولوجيا الدولية، وفي ظل سيطرة هذه الشركات لم يبق أمام الدول العربية خيار في التفكير سوى تطوير التبادل التجاري فيما بينها لمواجهة مخاطر هذه الشركات المتسللة إليها، أو وضع استراتيجيات عمل مشتركة مع هذه الشركات للاستفادة من تكنولوجيا عملها المتقدمة، وكذلك الاهتمام بتنمية القدرات الإنتاجية العربية المحلية البينية.

- **تعاظم دور الكيان اليهودي في المنطقة العربية:** لقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين ظهور قوة جديدة في المنطقة العربية، والتي أصبح دورها يتعاظم اقتصاديا وعلميا وتقنيا وعسكريا، وفي المقابل لذلك نجد الدول العربية تزداد تخلفا وضعفا أمام هذه القوة، فهي إلى حد الآن لم تستطع إقامة صناعة عربية قطرية متطورة سواء كانت خفيفة أم ثقيلة مدنية او عسكرية حتى تستطيع أن تجابه لها هذا الخصم محليا أو دوليا وخاصة في ظل خطر شبح الشرق أوسطية والمتوسطية.

---

[1] بلقاسم طراد، مرجع سابق، ص 61.

[2] عبد الناصر الزيوي، **نموذج لتكتل اقتصادي عربي**، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الأردن، 2004، ص 541.

- **القوانين الجائرة للمنظمات الدولية المهيمنة على التجارة الدولية:** تسعى المنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية ومن قبلها GATT وكذلك صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وذلك من خلال قوانينهم وأنظمتهم الجائرة إلى الهيمنة على مقاليد التجارة الدولية وذلك بإلزام الدول النامية ومنها العربية للقبول بشروطها التمييزية، بحيث أنه لا وجود لمؤشرات إيجابية تدل على أن هذه القيود ستخفف من القيود الحمائية فيها مميزات نسبية مرتفعة، ومن هنا استوجب على الدول النامية عموما والعربية خصوصا مواجهتها والتجنيد لها وذلك من خلال الرفع من مستوى التبادل البيني وهذا من أجل إتمام مسيرة التكامل الاقتصادي العربي

- **الأزمات العالمية الحادة:** يكاد يختنق العالم الرأسمالي تحت ضغط الأزمات الاقتصادية والمالية التي تستمر لعدة سنوات ولا تلوح في الأفق بوادر انفراج مشجعة طويلة المدى على المستوى العالمي، ما أعطى الرأسمالية أبعاد المدمرة تضخمت مع مرور الزمن حتى صارت خطرا حقيقيا على مستقبل الإنسانية جمعاء ، وفي ظل ذلك تعرضت الاقتصاديات العالمية لأزمات اقتصادية ومالية حادة في القرن العشرين والحادي والعشرين أهمها أزمة الكساد الكبير في الثلاثينات وأزمة انهيار بريتون وودز والأزمة الأسيوية ومؤخرا الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، والتي تعرف بأزمة الرهن العقاري، وقد شملت هذه الأزمات العديد من الأسواق المالية، حيث تأثرت بها اقتصاديات الدول العربية كثيرا، ذلك لأنها ساهمت في انخفاض أسعار النفط والذي كانت له نتائج وخيمة على الموازين الاقتصادية الكلية في كثير من الدول العربية المصدرة للبترول، الأمر الذي يتطلب البحث في توزيع مصادر الدخل للدول العربية من خلال تكثيف العمل العربي البيني[1].

الفرع الثاني :متطلبات تنمية التجارة العربية البينية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي

باعتبار التجارة البينية من المداخل الهامة للتكامل الاقتصادي ونظرا للدور الذي تؤديه في دفع مسيرته نحو الأمام، كان لزاما على الدول العربية أن تعمل على تنميتها وتطويرها، ولن يتسنى لها ذلك إلا إذا عملت على إزالة وتخفيف العوائق التي تواجهها.

أ.ضرورة احياء السوق العربية المشتركة:

أصبح احياء السوق العربية المشتركة يمثل طوق النجاة لانتشال الاقتصاديات العربية من التنافس الى التنسيق والتكامل ومن الضعف الى القوة، ومن التبعية الى تحقيق القوة الذاتية المستقلة لبناء اقتصاد عربي موحد وقادر على تلبية احتياجات وطموحات الأمة العربية وحقها في حياة كريمة وافضل، فرغم المدة الطويلة التي مرت على انشاء أول تكتل اقتصادي عربي (جامعة الدول العربية 1945 والتي كان الهدف من قيامها هو تحقيق التعاون

[1] بلقاسم طراد ، مرجع سابق ، ص،62

في الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها...) إلا أن التعاون الاقتصادي العربي بقي محدودا ولم يشهد تطورا يذكر الامر الذي يحتم على الدول العربية ضرورة إقامة تكامل على أسس جديدة بالإسراع نحو إقامة سوق عربية مشتركة، إذ كلما تأخر الوضع كلما اتسعت الفجوة وأصبح من العسير مواجهة التكتلات العالمية الكبرى.

ومن خلال فترة إقامة السوق العربية المشتركة يجب أن يؤخذ في الحسبان مسألة تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالانتقال الى الاتحاد الجمركي عن طريق توحيد التشريعات والأنظمة الجمركية بين الدول المنظمة الى المنطقة بحيث تقوم هذه الدول بتسوية أوضاعها وفق ما تتضمنه أنظمة التجارة العالمية من تحويل للقيود غير الجمركية الى رسوم تعدل بها جداول رسومها وقد كان مسطرا أن يتم الإعلان عن بداية الاتحاد الجمركي سنة 2006، بالمرور عبر ثلاث مراحل هي: المرحلة الأولى (2006-2009)، المرحلة الثانية (2010-2012)، المرحلة الثالثة (2013-2015)، والتي يستكمل فيها توحيد جميع الرسوم الجمركية اتجاه العالم الخارجي مع العلم أنه في سنة 2005 أصبحت جميع الدول الأعضاء في GAFTA تطبق إعفاءات جمركية كاملة 100% على السلع ذات المنشأ العربي كما توصل ممثلو الدول الأعضاء في المنطقة الى اتفاق حول الاحكام العامة ومجموعة من قواعد المنشأ تبقى قاعدة القيمة المضافة المحلية لا تقل عن 40% من قيمة المنتج، وبإعلان استكمال قيام الاتحاد الجمركي بحلول 2016 يقرر اعفاء تبادل جميع المنتجات (وطنية وأجنبية) وتوضع قواعد اقتسام حصيلة الرسوم الجمركية الموحدة بين الدول الأعضاء. [1]

ب :متطلبات أخرى لتنمية التجارة العربية البينية: ونذكر منها

- ضرورة تطوير التنمية القطرية ورفع معدلات النمو، وزيادة حجم الإنتاج، عن طريق تطوير وعصرنة هياكل الإنتاج العربية، لأنه في إطار محدودية الإنتاج الذي لا يكاد يلبي الاحتياجات المحلية، ومن المستحيل زيادة حجم التبادل التجاري حتى وان أزيلت جميع القيود أمام التجارة البينية.

- العمل على بناء قاعدة صناعية وتصديرية عربية وتنويع الإنتاج، وعدم الاكتفاء بإنتاج النفط لوحده.

- محاولة استفادة الدول العربية من اتفاقيات الشراكة، ومناطق التجارة الحرة مع أطراف غير عربية وتحريرها في إطار منظمة التجارة العالمية وجعلها لصالحها وفي خدمة منطقة التجارة العربية الحرة وتجارتها البينية والعمل على تنسيق جهودها لمواجهة آثارها الانعكاسية.

[1] حنان بالراشد، مرجع سابق، ص ،ص 42-43.

- انتقاء الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة التي تخدم القاعدة الصناعية العربية، وتزيد من مستوى انتاجها التي تعاني منه عجز.

- انشاء شبكات معلوماتية متطورة لربط كافة المراكز الجمركية العربية بأنظمة مركزية موحدة وتفعيل عمليات الاتصال الالكتروني بين الجمارك والمتعاملين الاقتصاديين.

- العمل على تطوير واستخدام التجارة الالكترونية، وتقديم المساعدة للدول العربية الفقيرة التي تعاني نقص في هياكل الاتصالات.

- استغلال الميزة النسبية في كل دولة عربية، وتمويل إقامة المشروعات التي تنتج السلع الأكثر طلبا في الدول العربية.

- تمويل المشروعات التي تدعم البنية التحتية المشتركة بين الدول العربية كمشروعات الطرق والاتصالات والطاقة الكهربائية وغيرها.

- العمل على زيادة تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاديات العربية وقيامه بالنشاطات الاقتصادية المختلفة.

- العمل على تخفيف العوائق البيروقراطية إلى اقصى حد ومعاملة كل مصدر عربي كما يعامل المصدر المحلي، وتقديم له التحفيزات والامتيازات. [1]

وفي الأخير يمكن القول إنه رغم ما تعانيه التجارة العربية من ضعف ورغم الحواجز التي تقف في طريق تنميتها، فإن العمل على تنفيذ تلك المتطلبات من شأنه أن يخفف ويزيل العديد منها، ويزيد من حجمها ليس فقط هذا، وانما يعمل على تنمية اقتصاديات الدول العربية ويرفع من احتمالات تكاملها الاقتصادي.

[1] حنان بالراشد، مرجع سابق، ص 43.

خلاصة الفصل الثاني:

إن حجم التجارة الخارجية للدول العربية يبقى ضئيلا إذا ما قورن بإجمالي التجارة العالمية، ومع ذللك تعد الدول العربية الأكثر انفتاحا على العالم الخارجي، إذ تتميز صادراتها بعدم التنويع ويغلب عليها النفط الخام والمواد الأولية، أما وارداتها فهي متنوعة تشمل الآلات ومعدات النقل والمصنوعات والمواد الغذائية، وهذا الهيكل ربط اقتصادياتها باقتصاديات الدول الصناعية الكبرى، إذ يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للدول العربية، ويليه اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

أما في ما يخص تجارتها البينية فهي ضئيلة جدا ولا تتعدى10 بالمائة من إجمالي تجارتها،كما أن النفط يستحوذ فيها على النصيب الأكبر سواء في جانب الصادرات أو الواردات البينية ،ويبقى نصيب البنود الأخرى من التجارة البينية ضعيف.

ورغم الجهود المبذولة على مستوى الدول العربية، والرامية إلى تعظيم وزيادة التجارة البينية وتذليل الصعوبات والعوائق أمام تحقيق تكامل اقتصادي عربي إلا أنه لم يطرأ تغيير كبير على حجمها ولا حتى الوصول إلى تكامل اقتصادي عربي ناجح، ويعود ذلك لضآلة حجم التجارة المرتبط بضعف هياكل الإنتاج العربية وعدم مرونتها، وضعف صناعتها الناشئة بشتى أنواعها، وبهذا لن تزيد التجارة العربية البينية عن طريق تحريرها بين الدول العربية إلا إذا تنوعت القاعدة الإنتاجية العربية، بحيث تصبح قادرة على منافسة منتجات الدول الأخرى لا تنافسية فيما بينها، وتخلي الدول العربية عن التمسك بالمصلحة الفردية.

وعليه فإن تطوير التجارة العربية البينية ضرورة ملحة لكي تستطيع الدول العربية بناء تكتل اقتصادي عربي ناجح يقف في وجه التحديات الراهنة والمستقبلية التي تهدد أمن وسلامة التعاون الاقتصادي العربي.

خاتمة

خاتمة:

يملك الوطن العربي من المؤهلات والمقومات التي تجعله قادرا على بناء كتلة اقتصادية متماسكة رغم تدني مستوى اقتصادياته على الساحة الدولية, ولذلك الدول العربية تبذل جهودا وتجري محاولات منذ امد طويل لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

إن المجهودات التي قامت بها الدول العربية لتشجيع التجارة العربية البينية شهدت تطورا ايجابيا خلال السنوات الاخيرة لكنها تبقى بعيدة عن تحقيقها للتكامل, ويعود ذلك إلى وجود تحديات صعبة , ولمواجهة هذه التحديات وجب عليها توحيد جهودها وتنسيق مواقفها وتعزيز تعاونها الإقليمي, وهذا بإيجاد مبادرة جديدة لخلق تكامل اقتصادي عربي .

على الدول العربية ان تعي دروس الماضي وتجارب الدول التي سبقتها في مشروعات الوحدة والتكاملات الاقتصادية العملاقة, والتي أثبتت نجاحا متميزا ومكاسب تعجز الدول وهي منفردة على تحقيقها.

ليبقى التكامل الاقتصادي العربي ضرورة في ظل الأوضاع الراهنة حتى تتمكن الدول العربية من تحسين أداء اقتصادياتها.

النتائج:

1. لم تحقق محاولات التكامل الاقتصادي العربي نجاحا,والأسباب في ذلك عديدة منها مشكلة الإرادة السياسية, الإختلالات في الهياكل الاقتصادية,إضافة إلى عدم انسجام السياسات الاقتصادية والتجارية.

2. من أسباب تدني مستوى التجارة العربية البينية التشابه والتماثل بين الهياكل الاقتصادية والإنتاجية وهذا ما يجعل الإنتاج تنافسيا أكثر منه تكامليا.وتأثر أداء التجارة البينية بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط العالمية,وهذا لثقل وزن قطاع النفط في الهيكل التجاري لبعض الدول العربية.

3. ضعف الهيكل الانتاجي للدول العربية بحيث ينحسر الهيكل السلعي للصادرات الخارجية في المواد الأولية أم هيكل الواردات فينحسر في المواد الاستهلاكية, الاستثمارية أو التكنولوجية.

4. إن التكامل الاقتصادي يمثل السبيل الأمثل لمواجهة التحديات التي تفرضها التغيرات الاقتصادية الدولية نضرا للإيجابيات التي يحققها هذا التكامل من حيث توسيع الأسواق أمام المنتجات ورؤوس الأموال كما يتيح فرص عمل جديدة بجانب استفادة المنتجين من المزايا النسبية التي يوفرها التكامل الاقتصادي بين الدول.

5. تعتبر التجارة البينية العربية مفتاح التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي العربي فضعف التجارة العربية البينية يعني ضعف المصالح العربية المشتركة.

التوصيات:

1. إن إخفاق المسيرة التكاملية للدول العربية كانت بسبب جملة من العوامل الداخلية والخارجية ,ومن أهمها تزايد النزعة القطرية والتشبث بالسيادة وغياب الديموقراطية ,إضافة إلى تنافس الاقتصاديات العربية فيما بينها, لذلك نقترح وضع المصالح الفردية جانبا ورسم خطة شاملة ومتكاملة مستغلين بذلك مزايا كل بلد في تغطية ضعف البلدان الأخرى.

2. ضرورة توفير بنية تحتية عربية مشتركة تتضمن وسائل النقل والاتصالات وإيجاد شبكة طرق تربط أجزاء الوطن العربي فيما بينها.

3. تطوير القطاع الإنتاجي وتنويعه ليكون ركيزة لتوسيع المبادلات التجارية العربية بالتعاون لاستغلال الإمكانيات المتوفرة والمتنوعة بالدول العربية.

4. السعي إلى تذليل العقبات التي تعترض طريق التجارة العربية البينية من أجل قيام التجارة بدورها الطبيعي كمحرك للتنمية ومحفز للاستثمار وأداة للتكامل الاقتصادي العربي,ولاشك بأن هذا يتطلب جهودا جماعية وإجراءات وتدابير تكفل توفير الأطر القانونية والهياكل التنظيمية.

آفاق الدراسة:

- في ضوء التحديات السياسية والاقتصادية الهائلة التي تواجه الدول العربية ومادامت التجارة العربية

البينية لم تصل للمستوى المرجو منها يبقى دائما المجال مفتوح للدراسات والأبحاث التي من شانها أن تقدم سبل لتنميتها وتطويرها.

- مستقبل التجارة البينية العربية في عالم يعج بالتكتلات الاقتصادية.
- دور القطاع الخاص في تدعيم مسار التكامل الاقتصادي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا:الكتب

1) جاسم محمد، **التجارة الدولية**، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

2) حسين فرج حويج، **التكامل الاقتصادي والصناعات البترو كيماوية**، دار جليس، الزمان للنشر والتوزيع، الأردن.

3) سهير محمد السيد حسين وآخرون، **الاتجاهات الحديثة في السياسات الخارجية**، مؤسسة الشباب الجامعة الإسكندرية مصر، 2005/2004

4) السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية مصر، 2009.

5) السيد محمد أحمد، السريتي وآخرون، **التجارة الدولية والمؤسسات المالية والدولية**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية، مصر، 2012.

6) صلاح الدين حسن السيسي، **الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، السوق العربية المشتركة (الواقع والطموح)**، عالم الكتب، القاهرة، 2003.

7) عبد الرحمن يسري وآخرون، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية مصر، 2006.

8) عبد القادر رزيق المخادمي، **التكامل الاقتصادي العربي**، الديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2009.

9) علي توفيق الصادق، **التكامل الاقتصادي العربي**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة مصر، 2016.

10) كاظم عبادي الجاسم، **جغرافيا التجارة الدولية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

11) محمد عزت اللحام وآخرون، **العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة**، مكتبة المجتمع العربي، للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

12) محمود حامد محمود، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار حيثر للنشر، مصر، 2017.

13) محمود عبد الرزاق، **الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية**، الدار الجامعية الإسكندرية مصر، 2010.

14) نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، 2006

ثانيا: قائمة الرسائل والأطروحات:

1) بلقاسم طراد، ، **التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،غير منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2012-2013،

2) بوصبيع رحيمة ، **التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية** ، مذكرة ماجستير، غير منشورة ،جامعة محمد خيضر بسكرة 2011

3) حنان بالراشد، **دور التجارة العربية البينية والاستثمارات العربية البينية كأداة مساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية. جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، غير منشورة 2014، 2015، ص18

4) خاطر أسمهان ، **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر ، دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي** ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة2012-2013 ،

5) زراري سميحة، **التجارة العربية البينية كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي**، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نموذج، مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر، 2017،2018

6) طالبي وفاء، **التجارة العربية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي**، (مع الإشارة إلى منطقة التجارة الحرة العربية، الكبرى(، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2016، 2017، ص10.

7) عائشة إبراهيمي عبيد، **التكامل الاقتصادي العربي وأثره على التجارة الخارجي**ة، ماجستير في الدراسات الانمائية جامعة القاهرة، مصر، 2007، ص113.

8) علي عبابة، **التجارة العربية البينية وآثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2013/2000**، مذكرة ماستر، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر

9) فرج شعبان، **التجارة والاستثمار البينيان كمدخلين للتكامل الاقتصادي العربي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2005، ص، 76

10) فطيمة حمزة ، **تأثير التكتلات الاقتصادية على توجيه قرارات المنظمة العالمية للتجارة الإتحاد الأوروبي نموذجا** ، أطروحة دكتوراء في العلوم التجارية غير منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2014 –2015

11) لبعل فطيمة، **المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية (المنطقة الحرة المشتركة الأردنية، السورية)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادي، غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012/2011

12) نجاح منصري، **أثر اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية على التجارة العربية البينية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014، 2015، ص80

ثالثا : المجلات

1) بلعور سليمان، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، عدد 6، 2008.

2) الجوزي جهينة، **التكامل الاقتصادي العربي واقع وأفاق**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا جامعة ، السنة، عدد05

3) رياض الاشتر، **التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، مجلة جامعة البحث المجلد 38، العدد 56، 2016،.

4) كبير سميحة، **أداء التجارة الخارجية العربية والبينية (2001-2000)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر، العدد، 05

رابعا : المؤتمرات و الأبحاث والملتقيات:

1) جمال قاسم حسن، محمد إسماعيل، **تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، 2012

2) عبد الناصر الزيوي، **نموذج لتكتل اقتصادي عربي**، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الأردن، 2004.

3) محمد العمادي، **الأمن الغذائي والتعاون العربي**، المؤتمر الفني الخامس لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب، الكويت، 1982

4) مجموعة طلال أبو غزالة، تكلفة **التجارة العربية البينية** (دراسة تطبيقية للفترة 1990-2010)،2014

خامسا : التقارير:

1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010 ، الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية.

2) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 ، الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية.

3) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014 ، الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية.

4) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية.

5) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011، الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية.

6) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2013 الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية.

7) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2015 الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية.

8) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2016، الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية.

9) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2017الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية

10) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،نشرة ضمان الاستثمار ، التجارة الخارجية العربية مؤشرات الأداء والتطور ،العدد 2 ،2017.

11) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات نشرة ضمان الاستثمار،التجارة الخارجية العربية مؤشرات الأداء والتطور، العدد 1، 2019

سادسا : المراجع باللغة الأجنبية:

1 - the global enabling trade report 2016, enabling trade rankinges world economic frum

2 - yadoiga forowicz , economies, beou che winconada, 1998,